

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: English

رســالة مؤرخة 25 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيســة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشــرف بأن أرفق طيه نســخة من الإحاطات التي قدمتها الســيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصــة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المســتقلة المعنية بحقوق الإنســان، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروســي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والنيجر، والنرويج، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن ”الحالة في أفغانستان“، التي عقدت يوم الثلاثاء 23 آذار/مارس 2021. كما أدلت ممثلة أفغانستان ببيان.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصــل إليه بين أعضــاء المجلس بشــأن هذا التداول بالفيديو، قدمت الوفود التالية بيانات مكتوبة، مرفق طيه أيضــا نسخ منها: ألمانيا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الاسلامية، وإيطاليا، وباكستان، وقطر، وتركيا، وكازاخستان، واليابان.

ووفقا للإجراء المبين في الرســالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضــاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضــــوء الظروف الاســتثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ســتصــدر هذه الإحاطات والبيانات بوصــفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) لندا توماس – **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن





160421 290321 21-04025 (A)



المرفق 1

بيان الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ديبورا ليونز

لقد مضى الآن أكثر من ستة أشهر على بدء مفاوضات السلام في أفغانستان في 12 أيلول/سبتمبر. وقد مر عام على توقيع الاتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، بالتزامن مع الإعلان المشترك بين حكومة أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فإن الوقت مناسب لاستعراض الحالة وتقييم الإجراءات الإضافية التي يجب اتخاذها لدعم الشعب الأفغاني في طريقه نحو السلام. ويجب أن تنتهي الآن أعمال القتل والتشريد ومعاناة الشعب الأفغاني.

ومنذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/2020/1274)، تباطأ التقدم المحرز في المفاوضات في الدوحة. وقد بدأ الأفغان وشركاؤهم الدوليون في التعبير عن مشاعر الإحباط المفهومة إزاء عدم التوصل إلى نتائج حقيقية، على خلفية العنف الشديد في جميع أنحاء البلد. ومن الجدير بالذكر أن الجانبين كرسا جهودهما للبقاء على طاولة المفاوضات. وقد تشجعت في رحلتي الأخيرة إلى الدوحة، عندما أبلغني الجانبان عن التقدم الجوهري الجاري إحرازه بشأن البنود الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال. ولكن يجب عمل المزيد لكي نبرهن للأفغان أن المفاوضات تحرز تقدماً حقيقياً لصالح الشعب الأفغاني.

ومع استمرار المحادثات، يتطلع العديد من أصحاب المصلحة بشكل متزايد إلى الأمم المتحدة للقيام بدور أكثر بروزا. وأرحب بتعيين زميلي الخبير جون أرنو مبعوثا شخصيا جديدا للأمين العام لأفغانستان والقضايا الإقليمية، مما سيعزز عملنا الجاري بشأن التعاون الإقليمي ويكمله. ونحن في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سوف نعمل بشكل وثيق مع المبعوث الشخصي لدعم السلام والمشاركة الإقليمية في أفغانستان.

وقد قامت الدول الأعضاء من جانبها، بدور حيوي في طرح مبادرات جديدة لتنشيط عملية السلام. وقد أوضحت الجهات الدولية الحاضرة في الاجتماع الأخير في موسكو أنهم جميعا يريدون أن يروا زخما جديدا في المفاوضات. وأصدرت الترويكا الموسعة – التي تضم روسيا والصين والولايات المتحدة وباكستان – بيانا دعت فيه إلى "حل سياسي دائم وعادل" يؤدي إلى "تشكيل أفغانستان مستقلة ذات سيادة وموحدة وسلمية وديمقراطية ومكتفية ذاتيا".

ويشكل الاجتماع المقترح عقده في تركيا فرصة أخرى لترسيخ المبادئ التي ستستند إليها العملية، ويمكن أن يرسي الأسس للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة.

ويجب أن تكون هذه المبادرات مركزة ومتسقة. ويجب قبل كل شيء أن تعزز مفاوضات إحلال السلام في أفغانستان في الدوحة، بدلا من أن تقوضها. وإذ نستهل هذه الفترة المقبلة من النشاط المكثف، تقع على عاتقنا جميعا – جيرانا، وجهات فاعلة إقليمية وشركاء دوليين – مسؤولية كفالة التكامل الجيد والتآزر بين إجراءاتنا، والأهم من ذلك، أن تصب في مصلحة الشعب الأفغاني.

ونظرا للمصالح العديدة التي ينطوي عليها هذا السلام – محليا ودوليا – كنا نعلم دائما أنه سيكون سلاما معقدا. فقد ولَّدت عقود من الصراع مظالم حقيقية لدى جميع الأطراف، ولا يزال هناك انعدام للثقة بين

الأطراف. وهناك أيضـــا خلافات حقيقية وعميقة بين الجمهورية الإســـلامية وحركة طالبان بشـــأن الوضـــع النهائي الذي تنشدانه.

ولا يمكن حل أي من هذه المسائل في عمل لحظة واحدة، أو في عدد قليل من الاجتماعات، مهما يكن مكان انعقاد تلك الاجتماعات أو شـكلها. وسـيتطلب التصـدي لهذه المسـائل الصـبر والالتزام من كلا الجانبين. ولكن تجربتي، من التحدث إلى الطرفين في الدوحة وإلى الأفغان من جميع مشــــارب الحياة، تبين لي أن الســلام ممكن. إن الأفغان ليسـوا مسـتعدين للسـلام فحسـب، بل إنهم يطالبون به. وجميع الأطراف بحاجة إلى وقف أعمال العنف.

وإذا أريد لعملية السلام أن تكون مستدامة، فلا بد للطرفين من النظر، ليس إلى ماضي أفغانستان، بل إلى مسـتقبلها. وأي تسـوية سـلمية يجب أن تأخذ في الاعتبار آراء وشـواغل جميع الأفغان - وليس فقط آراء وشـواغل القلة من النخبة. وأشـيد بالسـيدة أكبر، التي قامت، مع زملائها في اللجنة الأفغانية المسـتقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات أخرى، مثل شبكة المرأة الأفغانية، بعمل هائل لجعل العملية أكثر شمولا - للنساء والشباب والأقليات العرقية وضحايا الحرب. والأمم المتحدة، بوصفها حاملة لواء حقوق الإنسان على المستوى الدولي، تعمل جنبا إلى جنب مع جميع الأفغان من أجل تعزيز السلام الشامل للجميع.

وقد تابعت بإعجاب عمل كثير من الأفغانيات طوال هذه المفاوضــــات. وفي حين لا يزال عددهن أقل مما ينبغي، إلا أنهن يبرهن من خلال إســــهاماتهن على الكيفية التي تغير بها البلد على مدى العقدين الماضـيين. وسـتسـهم المرأة وينبغي لها أن تسـهم بآرائها في المناقشـات المتعلقة بجميع المواضـيع. ويجب حضورها في القاعة وعلى الطاولة عندما يتقرر مستقبل البلد.

ولأن هذه ليست أفغانستان قبل 20 عاماً! فيجب أن تعكس كل من عملية السلام وأي اتفاق سلام يتم التوصـل إليه، حالة سكان أفغانسـتان اليوم. واسـمحوا لي أن أذكر بأن نصـف جميع الأفغان ولدوا بعد توقيع اتفاق بون في عام 2001. لقد نشأ هذا الجيل في أفغانستان مختلفة - أفغانستان التي يمكن للمرأة فيها الوصـول إلى مناصـب السلطة؛ ويطمح الشباب فيه إلى التعليم المناسب؛ وتؤدي وسائل الإعلام دوراً مدنياً حيوياً، وتتاح للمجتمع المدني مساحة للازدهار. ويشكل هؤلاء الأفغان الآن الأغلبية. وهم يستحقون أن يُسمع صوتهم أثناء المفاوضات وأن يكون لهم دور كبير في المجتمع الأفغاني بعد إبرام اتفاق للسلام.

ولكن جميع الأفغان يعانون من مسـتويات غير مسـبوقة من العنف، حتى مع اسـتمرار مفاوضـات السلام. وقد شهدنا خلال الشهرين الأولين من عام 2021، استمرار وتيرة ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، وهو أمر تم توثيقه منذ بدء مفاوضــات الســلام في أفغانســتان في أيلول/سـبتمبر. ومما يثير القلق بشـكل خاص موجة الهجمات التي تســتهدف المدنيين عمدا. وقد وثقت البعثة بالفعل هذا العام أكثر من 80 أفغانيا - بما في ذلك أعضــاء وســائط الإعلام والمجتمع المدني وأعضــاء في الجهاز القضــائي وعلماء دين ومســؤولون حكوميون - ممن فقدوا حياتهم في هذه الهجمات الوحشية المحددة الأهداف.

ولكن هذا السرد لا يرسم صورة كاملة لأثر العنف ومدى شله للحياة المدنية في أفغانستان. فمقابل كل أفغاني يقتل، هناك عدد أكبر بكثير ممن يتركون مهنتهم أو يعتزمون مغادرة بلدهم. وأشـــكر أعضــــاء المجلس على بيانهم الذي أدلوا به في 12 آذار/مارس الذي يدين موجة الهجمات الأخيرة التي اســـتهدفت المدنيين عمدا (SC/14464). ويجب علينا جميعا أن نندد بأعمال العنف الفظيعة هذه.

وفي ظل هذه الخلفية، لا يزال الأفغان يعانون من أزمة إنسانية متفاقمة، وخطر الجفاف يلوح في الأفق. وقد بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات قياسية، إذ أن أكثر من 40 في المائة من السكان يقاسون حالات الطوارئ والأزمات. وانخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة خلال موسم النينيا يثيران القلق إزاء استمرار تدهور الحالة، وكما هو الحال دائما، فإن أفقر الأفغان سوف يعانون أكثر من غيرهم. وأعول عليكم وعلى جميع الدول الأعضاء في المساهمة بسخاء في خطة الاستجابة الإنسانية، التي لم تمول سوى بنسبة 6 في المائة. وهناك حاجة إلى دعم أكبر من ذلك بكثير لكيلا يستمر تخلف أفغانستان عن الركب.

ولكن المال وحده لا يكفي. فلا يزال العاملون في مجال المساعدة الإنسانية يتعرضون للتهديد والعنف والتدخل في تقديم المساعدات بشكل محايد. وهذه الأعمال غير قانونية ولا مبرر لها. كما أن لها عواقب وخيمة على حياة الأفغان وسبل عيشهم. ويجب أن يكون بمقدور الشركاء في العمل الإنساني العمل دون أن يتعرضوا للضرائب بصورة غير قانونية أو المضايقة أو التهديد أو القتل. وقد أثرت هذه المسألة مؤخرا مع حركة طالبان، ويتابع أعضاء فريقنا الإنساني هذه المسألة معهم في الدوحة. كما نعمل مع الحكومة الأفغانية لضمان أن إطارها التشريعي يحمي الحيز المتاح للمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بالعمل الإنساني.

وفي الوقت الراهن، يبدو أن أفغانستان قد اجتازت الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي حين يجب أن نظل يقظين بشأن موجة ثالثة محتملة، فقد بدأت الآن عمليات التطعيم، بفضل التبرعات التي قدمتها حكومة الهند ودعم مرفق كوفاكس لإتاحة لقاح كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ومع استمرار تصاعد حملة التطعيم، يجب أن نضمن وصول اللقاحات إلى جميع الفئات ذات الأولوية في جميع أنحاء البلد.

فالتطورات في أفغانستان لا تؤثر على الأفغان وحدهم، بل تؤثر على المجتمع العالمي. وكمثال على ذلك، لا تزال زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها تهدد الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. وشهد العام الماضي زيادة في زراعة خشخاش الأفيون بأكثر من الثلث، بينما انخفض عدد عمليات مكافحة المخدرات انخفاضا كبيرا. ونعلم من عمليات أخرى أن الاقتصاد غير المشروع يمكن أن يستمر في تهديد السلام والأمن بعد وقت طويل من التوقيع على اتفاق السلام. وسيتعين علينا أن نتعاون تعاونا مستمرا للتخفيف من حدة هذا التهديد الذي تتعرض له أفغانستان والمنطقة.

وثمة تهديد دائم آخر هو الإرهاب عبر الوطني، لا سيما المرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي الربع الأخير، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مسؤوليته عن 25 هجوماً عنيفاً، وهو ما يشكل زيادة كبيرة مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة. وقد أعلنت الجماعة مؤخرا مسؤوليتها عن القتل الوحشي لثلاث من ممثلات وسائط الإعلام في مدينة جلال أباد. وهذا العنف دليل حي على التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب على أفغانستان والمنطقة والعالم.

وعندما أخاطبكم في المرة القادمة، سنكون قد تجاوزنا الموعد المقترح لانسحاب القوات الدولية بموجب الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان. وآمل أن نتمكن حينئذ من مناقشة التقدم الحقيقي الذي تحقق نتيجة للمفاوضات المستمرة في الدوحة، والنتائج الملموسة لاجتماع تركيا، وإن لم يكن من بينها وقف لإطلاق النار، فعلى الأقل تخفيف حدة أعمال العنف. كما ستشهد الأشهر المقبلة مزيدا من النشاط على الجبهة

الإقليمية، بدءا بالاجتماع الوزاري لــ ”قلب آسيا“ في دوشانبي، طاجيكستان، الذي تجتمع فيه بلدان المنطقة، وأعلم أنها ستؤكد فيه من جديد دعمها المستمر للسلام والاستقرار في أفغانستان.

وكل هذا يمكن أن يمثل نقطة تحول، ولكن الطريق إلى الأمام لا يزال غير واضح. وسنواصل العمل مع جميع الأطراف – حكومة أفغانستان وطالبان وقادة المجتمع المحلي والمجتمع الدولي – لتعزيز الدعم المتسق لتحقيق السلام الذي تمس الحاجة إليه.

المرفق 2

بيان رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، شهرزاد أكبر

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وأود أن أشكر الولايات المتحدة على دعوتي إلى إطلاعكم على آرائي بشأن حقوق الإنسان في أفغانستان وعملية السلام في أفغانستان.

بادئ ذي بدء، أود أشكر المجلس على بيانه المؤرخ 12 آذار/مارس وأدان فيه عمليات القتل المستهدفة في أفغانستان (SC/14464). وكان ذلك اعترافاً محموداً بالتكلفة التي لا تطاق لعمليات القتل المستهدف على حاضر أفغانستان ومستقبلها، وبيئة الخوف والتخويف التي أوجدها هذا التكتيك الرهيب. ولا تزال الحرب في أفغانستان واحدة من أكثر النزاعات فتكا بالمدنيين في العالم. إن الاستهداف المستمر للمدنيين الذي قد يشكل جرائم حرب يكاد يكون حدثا يوميا. وقد أدت الهجمات المستمرة إلى تقليص الحيز المدني، مما أدى إلى فرض رقابة ذاتية على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وعلماء الدين، من بين آخرين، مما أثر على نوعية المشاركة العامة والنقاش بشأن المسائل الحاسمة بالنسبة لحاضر أفغانستان ومستقبلها. وكل يوم أسمع أن ناشطا آخر أو رجل أعمال قررا المغادرة بسبب مخاوف أمنية. ومع تكثيف الجهود من أجل السلام، ينبغي أن يكون هناك شعور أكبر بالإلحاح لإنهاء العنف وإعلان وقف إطلاق النار، وإنقاذ الأرواح وتحسين المشاركة والمشاركة العامة.

وقد كان لي شرف مخاطبة المجلس في حزيران/يونيه الماضي (انظر S/2020/597)، بدعوة كريمة من فرنسا، قبل أن تبدأ مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية في قطر في أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الوقت، شددت على أهمية عملية سلام شاملة وشفافة، وعلى وقف شامل لإطلاق النار. وبعد عشرة أشهر، يؤسفني أن أبلغكم بأن الحالة قد ساءت، وبالتالي فإن رسالتي أكثر إلحاحا من ذي قبل. ومنذ بدء المحادثات، اشتد العنف الذي يتعرض له الأفغان وفقد الجمهور الأمل في العملية.

إننا بحاجة لانتباهكم. وبإعادة تنشيط المشاركة الإقليمية والدولية، يمكن أن يكون هناك أمل متجدد في إمكانية تحقيق السلام، ولكن عملية متسرعة قد تؤدي إلى إعادة البلد إلى حرب شاملة. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة اتجاها نحو الاستيلاء على المفاوضات من قبل مجموعة من رجال النخبة، الذين كان بعضهم مسؤولا عن إدامة العنف. ومن شبه المؤكد أن أي تسوية تستثني الجمهور الأوسع ستكون قصيرة الأجل ومن غير المرجح أن تؤدي إلى سلام دائم.

وأحث المجلس على ألا يتقاعس بينما يدفعنا الأعضاء نحو التوصل إلى اتفاق سلام محكوم عليه بالفشل. إن بناء السلام يتطلب أكثر من مجرد صفقة بين النخب. ويجب أن يكون مسعى وطنيا شاملا. ونحن بحاجة ماسة إلى وقف القتل، ونحتاج إلى أن نبدأ على وجه السرعة ذلك الحوار الوطني مع جميع الأفغان.

ولن تتاح لأي عملية فرصة للنجاح إلا إذا كانت شاملة للجميع وتمثل تنوع أفغانستان ولم تكن قصيرة جدا لتجنب المسائل الصعبة ولكن الحرجة.

ونحن في اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان نحث مفاوضات السلام على أن تشمل تمثيلا عادلا للأشخاص المنتمين إلى خلفيات متنوعة، وذلك لتجسد تجارب واحتياجات مختلف الطوائف، بما في ذلك

المجموعات الدينية والإقليمية والإثنية. وينبغي أن تكفل العملية مشاركة النساء والأقليات والشباب والمجتمع المدني ووسائط الإعلام الأفغانية النشطة، فضلا عن الضحايا. ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل ومشاركتها الكاملة في عملية السلام أمران أساسيان. وينبغي أن يكون من النساء ما لا يقل عن 30 في المائة من المشاركين في المحادثات، اقترانا باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق التوازن الكامل بين الجنسين. وتسهم مشاركة المرأة والمجتمع المدني في هذه العملية في نجاح واستدامة اتفاقات السلام في كل مكان. إن العملية التي تستبعد المرأة أو تمنحها مشاركة رمزية ستفتقر إلى المصداقية ولن تلهم ثقة الجمهور. وفي المؤتمر الأخير الذي عقد في موسكو، شعرت بالصدمة والغضب، مثل العديد من النساء الأفغانيات، عندما رأيت امرأة أفغانية واحدة فقط، هي الدكتورة حبيبة سرابي، في غرفة مليئة بالرجال يناقشون مستقبل بلدي.

لقد ناضلت المرأة الأفغانية من أجل حقوقها الإنسانية لعقود عديدة وأحرزت تقدما كبيرا في مجالات التعليم والعمالة والمشاركة السياسية. والمرأة الأفغانية خبيرة في جميع المجالات – من السياسة إلى الإدارة العامة والأمن والأعمال التجارية والعلوم وتكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من بيئة العنف والخوف ما تزال المرأة الأفغانية والمجتمع المدني يواصلان حشد الأصوات والتأييد لوقف إطلاق النار وإيجاد حل سياسي للنزاع ونيل حقوق الضحايا واحترام الحقوق الإنسانية لجميع الأفغان. ولذلك فإن استبعادهما أو تهميشهما في المناقشات الرئيسية بشأن مستقبل أفغانستان ليس أمرا عادلا وغير مقبول، علاوة على عدم حكمته وعدم جدواه لتحقيق السلام الدائم.

ولئن كان لهذه المحادثات أن تؤدي إلى السلام الدائم فينبغي لها أن تتناول حقوق الإنسان وحقوق الضحايا. وينبغي أن يكون برنامج التعويضات القوي وبرنامج وطني يقوم على المجتمع المحلي ويركز على المصالحة، فضلا عن عملية البحث عن الحقيقة وتخليد الضحايا والاعتراف بهم من العناصر الرئيسية في اتفاق السلام. ويجب احترام الالتزامات القانونية الحالية ذات الصلة بالحقوق الأساسية من جانب الأطراف في اتفاق السلام ومن قبل أي حكومة جديدة يتم تشكيلها. ويشمل ذلك الالتزام بشرعة الحقوق في الدستور الأفغاني الحالي والتزامات أفغانستان بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تشمل احترام حقوق المرأة والأقليات والمساواة بين جميع المواطنين. وقد يُسمح بالعفو بعد انتهاء النزاعات ولكن لا يمكن تطبيقها على جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إن الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الفظيعة غير قانوني وينسف السلام المستدام.

لقد أُنهك الأفغان من جراء الحرب ولذلك فهم يتوقون إلى السلام. ومع بدء المفاوضات والدعم الدولي لإيجاد حل سياسي للنزاع في أفغانستان شعر الكثيرون منا ببصيص أمل وبدأوا يتصورون مستقبلا أفضل لنا ولأطفالنا. ولا يمكن الحفاظ على ذلك الأمل وتعزيزه إلا إذا تم تخفيف العنف المستمر عن الأفغان. وتجسد عملية السلام شواغل مجتمعنا وتطلعاته كله، بما فيه النساء والضحايا. وقد تم الاعتراف بحقوقنا الأساسية بصفتنا مواطنين دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو غيره، فضلا عن صونها وعدم انتهاكها أو المساومة عليها.

وسيسهم تحقيق السلام في أفغانستان في صونه في المنطقة والعالم بأسره. وترحب المفوضية بالدور الفعال الذي قامت به الأمم المتحدة في هذه العملية. وسوف يفي المجلس بولايته التاريخية بتقديم الدعم للأفغان لضمان عملية يرجح لها إنهاء العنف وتحقيق السلام العادل والدائم في بلدي.

المرفق 3

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ليونز على إحاطتها، كما أصغيت إلى البيان الذي أدلت به السيدة أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لأفغانستان لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة.

أصبحت الآن عملية السلام والمصالحة في أفغانستان في منعطف حرج. وتوفر الوسائل السياسية السبيل الصحيح الوحيد لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان باعتباره الهدف المشترك لجميع الأطراف. ومنذ بدء المحادثات بين الأطراف الأفغانية في أيلول/سبتمبر الماضي، اتفقت الحكومة الأفغانية وحركة طالبان على مدونة لقواعد السلوك للمضي قدما في المحادثات وأحرز تقدم في ذلك. ونقدّر الجهود التي تبذلها جميع الأطراف في أفغانستان في هذا الصدد. وبما أنه يصعب عقد المحادثات بين الأطراف الأفغانية بينما وصلت المفاوضات إلى مرحلة مواضيعية، فإنها لن تكون عملية سهلة. ولكن ما دام الجانبان يؤمنان بمصلحة البلد والشعب ويبينان الحكمة والتصميم السياسيين، فضلا عن مواصلة الالتزام بالحوار والمشاورات فإنهما سيتوصلان إلى مسار عملي مؤدٍ إلى الحل السياسي.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط في ضوء التطورات الأخيرة.

أولا، ينبغي أن تظل عملية السلام الأفغانية بقيادة أفغانية ومملوكة للأفغان. لقد أحاطت الصين علما ببعض المبادرات الجديدة بشأن المسألة الأفغانية من جانب المجتمع الدولي مؤخرا. ونرحب بجميع الجهود التي تفضي إلى عملية السلام والمصالحة في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، ما فتئت الصين تؤكد أنه يجب أن تلتزم عملية السلام والمصالحة في أفغانستان بمبدأ القيادة والملكية الأفغانيتين. ويجب أن يقرر الشعب الأفغاني مستقبل بلده بنفسه. ويجب أن يقرر الأفغان مستقبل الترتيب السياسي لبلدهم بصورة مستقلة ودون فرض أي حلول خارجية. ويجب أن تشارك جميع العناصر في أفغانستان، ولا سيما النساء، مشاركة تامة في عملية السلام على قدم المساواة. وينبغي أن تساعد جهود المجتمع الدولي على تشجيع ودعم عملية السلام والمصالحة التي يجب عليها احترام ملكية الشعب الأفغاني لها. ونرحب بالنتيجة الإيجابية التي أسفر عنها اجتماع المجموعة الثلاثية الموسع الذي عقد في موسكو في الأسبوع الماضي. وهذا يساعد على بناء توافق دولي في الآراء ويشجع جميع الأطراف في أفغانستان على المضي قدما بمحادثات السلام. وفي الوقت الحاضر هناك آليات دولية مختلفة معنية بالمسألة الأفغانية، إلى جانب بعض المبادرات الأخيرة لعقد مؤتمرات بشأنها. ونأمل أن تتواصل الأطراف المعنية وتنسق مع بعضها بعضا بشكل كامل إلى جانب تحديد الأهداف لأجل بناء التآزر فيما بينها. ويجب أن تسفر المؤتمرات ذات الصلة عن نتائج ملموسة عوضا عن أن تعقد لأجل الانعقاد فحسب. وتشير الصين إلى أن الأمين العام قد عيّن مبعوثا شخصيا له بشأن أفغانستان والقضايا الإقليمية في الأسبوع الماضي، وينبغي مواصلة وضع ولايته وأهدافه علاوة على تقسيم العمل مع الممثلة الخاصة ليونز من بين أمور أخرى.

ثانيا، يجب أن نساعد أفغانستان على تحقيق الأمن والاستقرار في أقرب وقت ممكن. ويعدّ وقف القتال والعنف والتمتع بالسلام أعظم تطلعات ما يزيد على 37 مليون أفغاني فضلا عن أنهما تطلعات مشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي. وما زالت الهجمات العنيفة المتكررة وانعدام الأمن في أفغانستان

مثيران للقلق. وتدين الصـــين الهجمات العنيفة على المدنيين والمرافق المدنية مثل المدارس والمرافق الطبية والمستشفيات. وتدعو جميع الأطراف في البلد إلى الاستجابة الفعالة لمبادرة الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصـعيد العالمي ووقف القتال والعنف في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصـل دعم قوات الأمن الأفغانية في بناء قدراتها كي يتسنى لها التصدي بفعالية لتهديدات الجرائم عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وقمع أنشطة المنظمات الإرهابية مثل الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، بالإضـافة إلى حماية المدنيين وكفالة حماية النســاء والأطفال من العنف. وينبغي إيلاء الاعتبار لأثر انســحاب القوات الأجنبية على السلم والأمن في أفغانستان. وتؤكد الصين أنه لا يمكن للقوات الأجنبية أن تأتي وتغادر كما تشاء، بل ينبغي أن يكون انســحابها من أفغانســتان منظما ومســؤولا لتجنب حدوث فراغ أمني يقوض أمن واســتقرار أفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة.

ثالثا، ينبغي أن ندعم أفغانستان في تنفيذ التعاون الإقليمي لتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتعدُّ أفغانستان مركزا نشطا بالنسبة لجنوب آسيا ووسطها. ولا يمكن لأفغانستان الاستفادة بشكل كامل من مزاياها الجغرافية هذه، فضلا عن تعزيز التنمية وتحسين سبل عيش الناس إلا بزيادة التواصل والانخراط في التعاون الإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أفغانستان في المشاركة في التعاون والتواصل الإقليميين وكذلك تنفيذ إطار السلم والتنمية الوطنيين للفترة 2021-2025 وحل سلسلة من المسائل الشائكة مثل الفقر واللاجئين والمخدرات حتى تتمكن تحقيق الاستقرار والازدهار على وجه السـرعة. وما برحت الصـين تدعم التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في أفغانسـتان بطريقة فعالة وتسـاعد البلد في تعزيز اتصـاله وتعاونه الاقتصـادي والتجاري مع بلدان المنطقة في إطار مبادرة الحزام والطريق. وتشجع الصين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الاستفادة من الفريق العامل للبلدان الستة المجاورة، والمساهمة بنشاط في تعزيز التعاون الإقليمي والاتصال بين أفغانستان وبلدان المنطقة.

شكلت جائحة مرض فيروس كورونا تحديات هائلة للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية في أفغانستان. وقد سـلمت الصـين شـحنات متعددة من مواد مكافحة الجائحة إلى أفغانسـتان. وسـنواصـل العمل مع المجتمع الدولي لتقديم المســاعدة اللازمة للســيطرة على الجائحة في أقرب وقت ممكن وتعزيز التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الصـين، كصـديق حقيقي تربطه علاقات حسن الجوار مع أفغانستان، ستقف دائما إلى جانب الأفغان وستكون داعما ووسيـطا وميسـرا لعملية السلام والمصالحة في أفغانستان. وسنواصل الإسهام في تحقيق السلام والمصالحة والتنمية والازدهار في البلد.

المرفق 4

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة ليون والسيدة أكبر على إحاطتيهما المفصلتين والثاقبتين بشأن الحالة في أفغانستان. في ظل العنف والهجمات على المدنيين، والحاجة إلى المساعدة الإنسانية وجائحة مرض فيروس كورونا، تبدو الظروف في أفغانستان اليوم أسوأ مما كانت عليه منذ عقد.

ومما يثير القلق العميق أن نسمع أن الحالة الأمنية قد تدهورت إلى أسوأ مستوى لها منذ نشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ولا تزال الاشتباكات المسلحة المتزايدة تلحق أشد الخسائر بالسكان المدنيين، مع تزايد عدد الضحايا بشكل ملحوظ منذ بدء مفاوضات السلام. إن الموجة الأخيرة من الهجمات المتعمدة التي تستهدف المدنيين يتعذر تبريرها. ويجب التحقيق في هذه الاغتيالات – ولا سيما اغتيال موظفين مدنيين بارزين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وصحفيين – ومحاسبة مرتكبيها. وأود أن أذكّر بأن المجلس قد أكد مؤخرا أن عمليات القتل المستهدف هذه للمدنيين قد تشكل جرائم حرب ويجب أن تتوقف فورا.

وقد صاحب العنف المتزايد تدهور الحالة الإنسانية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. إن ما يقرب من نصف سكان أفغانستان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ولكن في الوقت نفسه، فإن العنف المتزايد يعوق بشدة وصول المساعدات الإنسانية ويحصد أرواح المزيد من العاملين في مجال تقديم المعونة. ومن الأهمية بمكان دعم جهود البعثة لتحسين إمكانية وصول المعونة الإنسانية إلى من تمس حاجتهم إليها.

وأود، بشكل منفصل، أن أسلط الضوء على الأثر المؤلم للنزاع على الأطفال في أفغانستان، حيث أن ما يقرب من ثلث جميع الضحايا المدنيين هم من الأطفال ونصف الأطفال دون سن الخامسة يعانون الآن من سوء تغذية حاد.

واليوم، نكرر مرة أخرى دعوتنا إلى وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار لإنقاذ الشعب الأفغاني من المزيد من المعاناة التي لا معنى لها، ولتهيئة بيئة مواتية للسلام المستدام في البلد، فضلا عن تحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد أسهم العنف المتصاعد حاليا في إضعاف ثقة الناس في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما حركة الطالبان، أن تفي بالتزاماتها وأن تعمل على إنهاء العنف لإنقاذ أرواح المدنيين.

ونرحب بالاتفاق الأخير على التعجيل بمفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية. لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال تسوية سياسية مستدامة تقبلها جميع الفئات، بما فيها الفئات المهمشة. ولتحقيق ذلك، يجب أن تحمي عملية السلام وتعزز حقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص المنتمون إلى الأقليات، وأن تحافظ على المكاسب التي تحققت في العقدين الماضيين والتي يكفلها الدستور الأفغاني. ونشدد على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عملية السلام. تعاني النساء بنفس القدر من الأثر المدمر لهذه الحرب التي لا تنتهي، ويناضلن من أجل بقاء عدد لا يحصى من الأسر.

وتظل إستونيا والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم الأفغان في مواصلة عملية السلام. وهذا الدعم المتسق المستمر من المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، أمر حاسم لتيسير وضمان السلام في أفغانستان. ونرحب بالتواصل النشط من جانب جميع الأطراف دعما لعملية السلام ونؤيد هنا مشاركة بعثة

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمبعوث الشخصي الجديد للأمين العام المعني بأفغانستان والقضايا الإقليمية، السيد أرنو.

هذه بالتأكيد أصعب مرحلة شهدتها البعثة منذ بدء المهمة في أفغانستان. وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة، ولا سيما عملها في تعزيز دور المرأة فيما يتعلق ببرنامج السلام والأمن، ومعالجة حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ودعم العدالة الانتقالية، والعدالة التي تركز على الضحايا، وإدماج المجتمع المدني، وأنشطتها في دعم حماية حقوق الإنسان في ظل ظروف صعبة في أفغانستان.

المرفق 5

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى ديبورا ليونز وشهرزاد أكبر على إحاطتيهما. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة الممثلة الدائمة لأفغانستان. تذكرنا كل منهن بطريقتها الخاصة – بخبرتها والتزامها وتفانيها التام في سبيل بلد وأمنه – كما لو أنه لا تزال هناك حاجة إلى التذكير، بالدور المحوري الذي تؤديه المرأة في مفاوضات السلام. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أرحب بحبيبة سرابي، الحائزة على جائزة سيمون فيل للجمهورية الفرنسية لعام 2021، وأن أرحب بالتزامها بالمصالحة والسلام الدائم.

والمبادرات الدبلوماسية العديدة الجارية تعطينا أسبابا للأمل في توليد زخم نحو السلام وآفاقه، وهي جديرة بالترحيب. وهي مفيدة جدا لاستئناف المحادثات بين الأفغان بقيادة أفغانية في سياق العملية الجارية في الدوحة بين فريقي التفاوض اللذين عينهما الطرفان.

وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين جان أرنو إلى جانب ديبورا ليونز. وبفضل خبرته الواسعة، نتوقع منه أن يساعد على ضمان الاتساق العام لهذه المبادرات المتعددة، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والشركاء الإقليميين. إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ونشطة وفعالة في جميع أشكال عملية السلام شرط أساسي لنجاحها على المدى الطويل.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون العملية شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مشاركة الداعمين الرئيسيين لأفغانستان. والاتحاد الأوروبي، بوصفه المانح الرئيسي والذي تسهم الدول الأعضاء فيه بما يقرب من نصف جميع القوات في الميدان، له مكانة مستحقة في هذه المناقشات.

وفي حين أن هناك أملا متجددا في السلام، فإن هذا يجب ألا يخفي حقيقة أن الثقة قد تعرضت لاختبارات صعبة وأضعفت بشدة بسبب مستوى العنف. وقد أدان مجلس الأمن مؤخرا بشدة الهجمات المستهدفة في بيانه الصحفي المؤرخ 12 آذار/مارس (SC/14464). إن قتل النساء والرجال الذين يشاركون في حياة ديمقراطية أمر غير مقبول. وهذا العنف يشكل عقبة أمام السلام، كما ورد في بيان اللجنة الثلاثية الذي صدر عقب مؤتمر موسكو في 18 آذار/مارس.

وندعو إلى تنفيذ وقف إطلاق النار، وفقا للقرارين 2532 (2020) و 2565 (2021). ويجب أن تكون حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والهياكل الأساسية المدنية أولوية مطلقة. إن احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحريات الصحافة من جانب جميع الأطراف غير قابل للتفاوض. ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم المروعة. لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب بالنسبة لهم.

لقد أبرز العديد من المتكلمين الحالة الإنسانية الخطيرة والمتدهورة: فواحد من بين كل طفلين دون سن الخامسة سيعاني من سوء التغذية الحاد بحلول عام 2021. وأسهمت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في مضاعفة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في غضون عام واحد. وفي مواجهة هذه الحالة، فإن تعبئة المانحين أمر أساسي. وبناء على ذلك، نرحب بتعهد الاتحاد الأوروبي خلال مؤتمر المانحين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بتقديم مبلغ 1,2 بليون يورو على مدى أربع سنوات.

ويجب ضمان وصول العاملين في المجالين الطبي والإنساني إلى جميع المحتاجين، فضلا عن حمايتهم. وقد زاد عدد الحوادث التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية بأكثر من الضعف خلال عام 2020؛ وهذا أمر غير مقبول. ويجب علينا أيضا أن نضمن تكافؤ الفرص في الحصول على لقاح كوفيد-19. وفي هذا الصدد، فإن ثمة دورا رئيسيا لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

أخيرا، لن يكون السلام مستداما ما دام الاتجار بالمخدرات يواصل انتشاره. ويجب أن تكون مكافحة المخدرات بجميع أبعادها، من الوقاية إلى القضاء على الإنتاج والاتجار، أولوية. وتستفيد الجماعات الإرهابية من الموارد التي يولدها الاتجار بالمخدرات وتستخدمها لزعزعة الاستقرار ليس في أفغانستان فحسب، بل في المنطقة بأسرها. ونرحب بدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة هذه الآفة وندعو جميع الأطراف، وفقا لالتزاماتها، إلى التعهد بعزم بتحقيق هذا الهدف. إن التحديات عديدة، ولكن يمكنني أن أؤكد للمجلس أن فرنسا مستعدة، إلى جانب شركائها، لمساعدة أفغانستان في السير على طريق السلام.

المرفق 6

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام ديبورا ليونز على إحاطتها الشاملة والانضمام إلى الأعضاء الآخرين في الإعراب عن التقدير للعمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر السيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على إحاطتها. وأقدر أيما تقدير البيان الذي أدلت به السفيرة أديلا راز، ممثلة أفغانستان.

تمر أفغانستان بمرحلة حرجة. فقد بلغت أعمال العنف والهجمات الإرهابية التي لا هوادة فيها والاغتيالات المحددة الأهداف مستويات لم يسبق لها مثيل. إن الهجمات التي تستهدف قوات الأمن الأفغانية والعلماء والطلاب الأبرياء في المدارس والجامعات والنساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية والصحفيين وناشطي الحقوق المدنية والشباب والأقليات لا تؤدي إلا إلى تسليط الضوء على الجهود المتضافرة التي يبذلها الإرهابيون ورعاتهم لتقويض المكاسب التي تحققت خلال العقدين الماضيين. ويوضح تقرير الأمين العام (S/2021/252) أن بدء المحادثات بين الأطراف الأفغانية لم يسفر، للأسف، عن انخفاض في العنف. بل على العكس، فقد استفحل العنف.

وقد توحدت كلمة مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الشهر على إدانة العدد المثير للقلق من الهجمات التي تستهدف المدنيين عمدا في أفغانستان (انظر SC/14464). كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب على أفغانستان والمنطقة. وتهدف هذه الهجمات إلى إرغام الشعب الأفغاني على اتخاذ خيارات محددة سلفا من خلال الإكراه ونشر الخوف والتخويف داخل المجتمع. ونحن، باعتبارنا الجار المباشر لأفغانستان، نشعر بقلق عميق إزاء تزايد استخدام العنف كأداة لأساليب الضغط.

وتعتقد الهند أن وقف إطلاق النار الفوري والشامل في أفغانستان هو ما نحتاج إليه الآن. وهذا ليس في صالح شعب أفغانستان، الذي كان ضحية للعنف الذي لا هوادة فيه، فحسب، ولكنه شرط أساسي لنجاح عملية السلام. وغني عن القول إن المحادثات وأعمال العنف لا يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب.

وتؤيد الهند جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة مستدامة في أفغانستان. ويجب أن تكون هذه العملية شفافة وشاملة للجميع وأن يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها وأن تخضع لسيطرتهم، مع الاحترام الكامل لوحدة البلد وسيادته وسلامته الإقليمية.

ويجب الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال العقدين الماضيين في أي إطار دستوري تُصممه أفغانستان لنفسها. وينبغي حماية حقوق المرأة والأقليات والضعفاء، كما يجب ضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. والمشاركة الكاملة للنساء والأقليات العرقية والدينية في عملية السلام أمر أساسي للحفاظ على نظام ديمقراطي وتعددي.

ومن أجل إحلال السلام الدائم في أفغانستان، يجب تفكيك ملاجئ الإرهابيين وملاذاتهم الآمنة فورا وقطع سلاسل الإمداد الخاصة بهم. ولا بد من عدم التسامح مطلقا مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ومن المهم ضمان عدم استخدام الجماعات الإرهابية أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد آخر أو مهاجمته. ويجب محاسبة من يقدمون الدعم المادي والمالي للكيانات الإرهابية من دون أي معايير مزدوجة.

ومن المهم، من أجل التنمية الاقتصـــادية في أفغانســـتان، أن يكون لها منفذ دون عائق إلى أعالي البحار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل من أجل إزالة حواجز العبور الاصـــطناعية المفروضـــة على البلد وضـــمان حقوق العبور الكاملة المكفولة لأفغانســـتان بموجب اتفاقات العبور الثنائية والمتعددة الأطراف دون أي عائق.

إن الهند وأفغانســـتان، بوصـــفهما جارتين، ترتبطان بعلاقة تاريخية طبيعية طويلة الأمد. وتجســـد شـراكتنا الاسـتراتيجية والتزامنا الدائم بتنمية أفغانسـتان هذه الشـراكة التي صـمدت أمام اختبار الزمن. وعملا بذلك، التزمت الهند على مدى السـنوات العشـرين الماضـية بتقديم أكثر من 3 بلايين دولار للتنمية والتعمير وبناء القدرات في البلد. ووقعنا مؤخرا مذكرة تفاهم مع حكومة أفغانستان لبناء سد شحتوت، الذي سيوفر مياه الشـرب المأمونة لسـكان مدينة كابول. كما تبدأ الهند المرحلة الرابعة من مشـاريعها الإنمائية المجتمعية ذات الأثر الكبير في أفغانسـتان، والتي تشـمل أكثر من 100 مشـروع، تقدر قيمتها بمبلغ 80 مليون دولار. وتمتد حاليا بصمتنا في مجال التنمية لتشمل جميع ولايات البلد البالغ عددها 34 ولاية.

ولزيادة الترابط الإقليمي، قامت الهند بتشـغيل ممرات الشـحن الجوي وميناء تشـاباهار. وقدمت الهند مسـاعدات إنسـانية إلى أفغانسـتان بنقل 000 75 طن متري من القمح عبر ميناء تشـاباهار من أجل التغلب على انعدام الأمن الغذائي الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلاوة على ذلك، وكجزء من سعينا لمساعدة أفغانستان على اجتياز جائحة كوفيد-19، ساهمنا في إمداد البلد بـ 000 968 جرعة من اللقاح المصنوع في الهند، والتي قدمت الهند 000 500 جرعة منها في شكل منحة.

لقد ضـــحى العديد من المواطنين الهنود، ولا ســـيما دبلوماســـيينا، بمن فيهم زميلي العزيز ف. فينكاتشـوارا راو، وكذلك العميد رافي شـتات ميهتا، فضـلا عن مهندسـين وأطباء، بحياتهم من أجل أفغانسـتان أثناء أداء واجبهم. ولذلك، فإننا في الهند نواجه أكبر المخاطر في ضـمان السـلام والاسـتقرار في أفغانسـتان. ونحن على اســـتعداد للعمل مع جميع أصـــحاب المصـــلحة، بما في ذلك بلدان المنطقة، من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وتواصـل الهند الوقوف إلى جانب أفغانسـتان في ضـمان استعادة مظاهر الحياة الطبيعية من خلال عملية ديمقراطية مشروعة، وهي أمر أسـاسـي لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة. وسـتواصـل الهند تقديم كل الدعم لحكومة وشـــعب أفغانســـتان في تحقيق تطلعاتهما إلى مســـتقبل ســـلمي وديمقراطي ومزدهر، خال من الإرهاب، من أجل حماية وتعزيز حقوق ومصالح جميع قطاعات المجتمع الأفغاني.

المرفق 7

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر الممثلة الخاصة ليون والسيدة أكبر على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم، ويجب أن أقول إنهما واقعيتان أيضا. وأود أيضا أن أرحب في مجلس الأمن بصديقتي العزيزة وزميلتي السفيرة أديلا راز، التي يُشعر تعاطفها مع شعبها الكثيرين منا في هذه الجلسة اليوم بالتواضع.

تأتي مناقشة اليوم في لحظة محورية بالنسبة لأفغانستان وشعبها. وقد سمعنا الكثير مما يذكرنا بالحقيقة البديهية، وهي أن السلام عملية في الواقع وليس لحظة. وسمعنا عن التحديات المستمرة التي تواجه البلد، بما في ذلك المستويات العالية للعنف. ونحن مضطرون مرة أخرى للدعوة إلى إنهاء ذلك العنف وإلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار. وهذا بوضوح ما يريده الشعب الأفغاني ويطالب به، وهو بالتأكيد ما يستحقه الأفغان.

ومن خلال الممثلة الخاصة ليونز، أود أن أعرب عن تقدير أيرلندا ودعمها الكامل للعمل البالغ الأهمية الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت قيادتها في ظروف، نعرف جميعا أنها صعبة حقا في البلد.

إن إدانة مجلس الأمن مؤخرا للهجمات التي تستهدف النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والعاملين في المجالين الطبي والإنساني، ضمن آخرين، لا تبين فحسب حجم هذا العنف المروع، ولكن أيضا وحدة هدفنا في التصدي له. وأيرلندا تؤيد أولئك الذين يُظهرون مثل هذه الشجاعة في مواجهة التهديدات في أفغانستان، حتى لا ننساهم، كما قالت السيدة راز في هذا الصباح بشكل مؤثر.

وقد كتبت السيدة أكبر مؤخرا عبارات قوية ومؤثرة عن الرعب والخوف اللذين ولدتهما تلك الهجمات، بما في ذلك إجبار الكثيرين على الصمت أو مغادرة بلدهم، أفغانستان. وأبرزت أن من شأن ذلك أن يتسبب في فراغ في البلد، سيستغرق جيلا آخر لتداركه. ولا يمكن لهذا العنف والتخويف أن يستمرا. وردا على التهديدات المتصاعدة، تزيد أيرلندا من المساعدة التي نقدمها لدعم أولئك الذين يواجهون المخاطر في ذلك البلد.

واليوم، نحن أيضا أمام منعطف حاسم على طريق السلام – آملين في إطلاق مبادرات جديدة، بالإضافة إلى مفاوضات الدوحة الجارية. ومن المهم للغاية أن يظل الأفغان أنفسهم منخرطين في صميم جميع العمليات. ونحث جميع الأطراف على العمل بحسن نية للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض وتحقيق سلام شامل للجميع ومستدام وكريم، يجسد ويحترم احتياجات ورغبات الشعب الأفغاني، الذي يستحق، بعد عقود من النزاع وعدم الاستقرار، ما لا يقل عن ذلك.

لقد قالت الممثلة الخاصة ليونز في هذا الصباح إن بناء السلام يتطلب أكثر من مجرد صفقة بين النخب وأن العملية يجب أن تكون شاملة للجميع، وهي نقطة نكررها. ومن الأهمية بمكان أن تحمي جميع مفاوضات السلام المكاسب التي تحققت بشق الأنفس خلال العقدين الماضيين وأن تعزز الحقوق الأساسية. وللمجتمع الدولي دور يؤديه في دعم هذه المفاوضات. والاتحاد الأوروبي، بوصفه شريكا قديما لأفغانستان ومانحا هاما لها، يمكنه أن يقدم إسهاما هاما في أي مناقشات مستقبلية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن

الشعب الأفغاني – كل الأفغان، بمن فيهم الرجال والنساء والشباب والأقليات – هم الذين يندرجون في صميم عمليتهم الخاصة بهم ويبنون مستقبلهم معا – مستقبلا يقوم على المساواة والديمقراطية وسيادة القانون. ولن يكون السلام مستداما إلا إذا كان سلاما شاملا للجميع، يدعم حقوق الشعب الأفغاني غير القابلة للتصرف.

إن أيرلندا فخورة للغاية بالمشاركة، إلى جانب أفغانستان، في رئاسة مجموعة أصدقاء عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بكفالة أن تجري جميع مبادرات السلام، بما في ذلك مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى، ليس بالأقوال فحسب، بل بالأفعال. فمشاركة المرأة في القاعة وعلى طاولة المفاوضات أمر أساسي لنجاح أي عملية سلام. ويساورني قلق بالغ إزاء المستويات المنخفضة بشكل صادم لتمثيل المرأة في الاجتماعات التي عُقدت في موسكو في الأسبوع الماضي. وأتفق في الرأي مع حبيبة سرابي، وهي المندوبة الوحيدة، بأنه "ينبغي عدم تجاهل آراء 51 في المائة من الشعب". وكما قالت صديقتي العزيزة أديلا راز مرارا، "فإن السلام سيفشل إذا لم يتم ضمان حقوق المرأة".

ويُبرز تقرير الأمين العام (S/2021/252) الارتفاع الشديد في مستويات العنف التي يعاني منها النساء والأطفال في أفغانستان، فضلا عن الصعوبات التي يواجهها ضحايا العنف الجنساني في الوصول إلى العدالة. وأُردد النداء الموجه إلى الحكومة الأفغانية لتعزيز تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

لقد كانت الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة بشأن حجم الأزمة الإنسانية في أفغانستان اليوم واضحة وصارخة حقا. فنصف السكان، أي حوالي 18,4 مليون شخص، في حاجة إلى مساعدات إنسانية. ويفاقم العنف المستمر هذه الأزمة. إن التدخل في وصول المساعدات الإنسانية أمر غير مقبول دائماً ويطيل دائماً معاناة الضعفاء.

ونشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الجفاف، مقترنا بمرض فيروس كورونا، على ثاني أسوأ أزمة في العالم – وأؤكد ذلك – ثاني أسوأ أزمة في العالم في مجال الأمن الغذائي. وفي الوقت الذي تعاني فيه الخطة الإنسانية لأفغانستان من نقص مزمن في التمويل، ستواصل أيرلندا والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني لتقديم المساعدة المطلوبة.

ختاما، إن التحديات التي تواجه أفغانستان كثيرة ومعقدة. ولكن السلام من شأنه أن يهيئ المجال الذي يمكن من خلاله التصدي لها. وكما سمعنا، فإن تمتع أفغانستان بالاستقرار والسلام أمر حاسم أيضا بالنسبة للأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي. ونقدر الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في أفغانستان ونرحب أيضا بتعيين السيد جان أرنو، مبعوثا شخصيا للأمين العام بشأن أفغانستان والقضايا الإقليمية.

وتواصل أيرلندا، مع الاتحاد الأوروبي وشركائنا الدوليين، الوقوف إلى جانب شعب أفغانستان في لحظة الأمل والتوقع هذه من أجل تحقيق سلام، يبني مستقبلا مستقرا ومزدهرا وشاملا لجميع الأفغان ويحفظ كرامتهم.

المرفق 8

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

يشكر وفد بلدي ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، والسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على إحاطتيهما ويرحب بمشاركة الممثلة الدائمة لأفغانستان في جلسة اليوم. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2021/252) وعلى تعيين السيد جان أرنو مبعوثا شخصيا له لأفغانستان والقضايا الإقليمية.

يلاحظ وفد كينيا بقلق أنه منذ أيلول/سبتمبر 2020، عندما بدأت مفاوضات السلام في أفغانستان، استمر عدد الهجمات المحددة الأهداف وأعمال القتل في الارتفاع. وتنضم كينيا إلى الوفود الأخرى في إدانة هذه الفظائع. ونعرب عن مواساتنا وتعازينا لأسر الموظفين المدنيين المستهدفين وموظفي القضاء وموظفي وسائط الإعلام والرعاية الصحية وأفراد المجتمع المدني والأقليات العرقية والدينية الذين تضرروا من العنف بطريقة أو بأخرى.

وتعارض كينيا استخدام الإرهاب أو أي شكل من أشكال العنف والتخويف كوسيلة لتحقيق غايات سياسية. ونحث جميع الأطراف على الوقف الفوري للأعمال العدائية ووضع حد للهجمات المحددة الأهداف وتبني الحوار باعتباره السبيل الوحيد الذي قد يفضي إلى تحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الإقليمية والدولية لدعم عملية السلام.

وبغية الحفاظ على الالتزام المتجدد المنشود ومواصلة الجهود الرامية إلى دفع المفاوضات بين الأطراف الأفغانية قدما، يود وفد كينيا أن يشير إلى أربع نقاط. أولا، ينبغي لحكومة أفغانستان أن تفعل المزيد من أجل القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب. ويجب عليها إجراء تحقيقات شاملة في أعمال القتل الجارية وغيرها من أشكال العنف وتعزيز المساءلة الحقيقية وضمان محاكمة الجناة.

ثانيا، من الضروري وفاء الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، بما في ذلك حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وتحيط كينيا علما بمواجهة أفغانستان أزمة انعدام أمن غذائي حادة، حيث يعاني أكثر من 40 في المائة من السكان من ذلك عند مستوى الأزمة أو مستوى الطوارئ. ويؤسفنا أن انعدام الأمن الواسع النطاق، الذي ازداد بنسبة 146 في المائة في الفترة من 2019 إلى 2020، ظل يؤدي بانتظام إلى تأخير تقديم المساعدة وإطالة أمد معاناة الفئات الضعيفة من الناس.

ثالثا، سيتطلب السلام المستدام في أفغانستان عملية سلام شاملة وجامعة يقودها الأفغان ويتولون زمامها تهدف إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار، فضلا عن تسوية سياسية شاملة. وفي هذا الصدد، تؤيد كينيا تأييدا كاملا محادثات السلام الجارية بين الأطراف الأفغانية وتأمل أن تتحقق تطلعات السكان إلى السلام والاستقرار، لإنهاء النزاع الذي استمر عقودا.

رابعا، يجب أن تتم العملية السياسية للسلام الشامل بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى. وعلى الرغم من أن الشبكات النسائية تواصل توسيع الدعوات إلى وقف إطلاق النار، فإنها لا تزال

ممثلة تمثيلا ناقصـــا في الهيئات الرئيســـية، بما في ذلك الأفرقة التفاوضـــية، وكذلك المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، يرى وفد كينيا أن أي اســـتعراض تدابير جزاءات عام 1988، التي اســتهدفت حركة طالبان، ينبغي أن يكون متمشــيا مع القرار 2513 (2020) وأن يســتند إلى برهنة طالبان على التزامها بوقف جميع أشـــكال أنشـــطة العنف والهجمات المحددة الأهداف. وعلاوة على ذلك، فإن أي اقتراح برفع بعض أعضـائه من القائمة ينبغي أن ينظر فيه فقط بناء على الأسس الموضـوعية وعلى أسـاس كل حالة على حدة.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على ضــرورة إحراز التقدم في عملية الســلام في أفغانســتان. فأي انتكاسـة أو إخفاق في عملية السـلام الأفغانية قد يكونا مكلفين نظرا للموارد الهائلة ورأس المال البشـري الذي استثمر بالفعل ورغبة الشعب الأفغاني في تحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

المرفق 9

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميرس

[الأصل: بالإسبانية]

أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة ليونز والرئيسة أكبر على إحاطتيهما. ونرحب بالممثلة الدائمة لأفغانستان وننوه بالعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وكما أُحسن القول فإن أفغانستان تمر بمنعطف حرج. فنحن ندرك التحديات الكامنة في التفاوض على عملية السلام الأفغانية، ولذلك فإننا نشارك في دعوة الطرفين إلى مضاعفة جهودهما لبناء السلام العادل والمستدام والشامل. وقد كان التقدم المحرز هاما جدا وينبغي ألا يضعف أو يتبدد بالجمود في المفاوضات.

وستواصل المكسيك دعم جميع الجهود الدبلوماسية المبذولة في إطار عملية السلام، ولا سيما اجتماع اللجنة الثلاثية الموسعة الذي عقد في موسكو في 18 آذار/مارس والاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في تركيا في الأسابيع القليلة المقبلة. ونرحب في هذا الصدد بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بأفغانستان والمسائل الإقليمية، السيد أرنو، ونشيد بالدور الذي تقوم به بلدان المنطقة، التي لا غنى عن عملها، لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز جهود السلام.

إن من الضروري ضمان تعددية الأصوات الأفغانية في هذه العملية. فالنساء ممثلات تمثيلا ناقصا، سواء في أفرقة التفاوض أو في المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية. ونشيد بإنشاء 13 لجنة للعمل على مسائل محددة تتعلق بعملية السلام، بمشاركة المجتمع المدني والمراقبين الدوليين، بما في ذلك لجنة شؤون المرأة. غير أننا نلاحظ أنه من بين أعضاء تلك اللجنة البالغ عددهم 46 عضوا، هناك 9 نساء فقط. ولذلك، فإننا ندعو حكومة أفغانستان إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع الهياكل التي تتعلق بعملية السلام، ونؤكد من جديد لكلا الطرفين أهمية المشاركة الكاملة والمنصفة والهادفة للمرأة لكفالة أن تنعكس مصالحها على طاولة المفاوضات.

وتشيد المكسيك بالتزام الحكومة بمواصلة العمل لضمان وتعزيز حقوق الشعب الأفغاني. ومن الضروري، في إطار الحوار، الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية - ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والشباب والأقليات. ولن يكون مقبولا التخلي عن التقدم المحرز في العقدين الماضيين.

وقد سمعنا أيضا كيف شهدت الحالة الأمنية في أفغانستان تدهورا مؤسفا. فقد كانت الأرقام التي تجسد هذا الانخفاض في عام 2020 هي الأعلى منذ أن بدأت الأمم المتحدة في الاحتفاظ بالسجلات في عام 2007. وهذا الاتجاه يبعث على القلق وغير مقبول في إطار عملية السلام. فتطبيع العنف دليل على تدهور اجتماعي واضح. وينبغي أن ينتهي في أقرب وقت ممكن.

وتدين المكسيك بشدة الهجمات المتعمدة على المدنيين، ولا سيما ضد النساء والمسؤولين ووسائط الإعلام والعاملين في القطاع الصحي والإنساني والمدافعين عن حقوق الإنسان. إن اغتيال قاضيين من قضاة المحكمة العليا في كابول في كانون الثاني/يناير الماضي وقضية الموظفات الثلاث في محطة إذاعية اللائي قُتلن في جلال أباد في وقت سابق من هذا الشهر دليل مأساوي على أن النساء ما زلن مستهدفات بالهجمات المتعمدة في أفغانستان. وندعو علاوة على ذلك إلى وضع حد لاستخدام الألغام والأجهزة المتفجرة

المرتجلة، التي تضر بالمدنيين بشكل غير متناسب، وإلى مضاعفة الجهود لمنع وتخفيف أثر الغارات الجوية على السكان المدنيين.

ونؤيد الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب، إدراكا منا للتهديد الذي يشكله. وتعيد المكسيك التأكيد على أن استراتيجية مكافحة هذه الظاهرة يجب أن تكون شاملة وأن تتضمن بعدا جنسانيا؛ وعلى أن استراتيجيات الوقاية ضرورية لمعالجة أسبابها الكامنة؛ وأن مراقبة نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر أساسي؛ وأن تلك المكافحة يجب أن تتم بالوسائل القانونية، مع امتثال كامل للقانون الدولي، من دون المساس بحقوق الإنسان.

إن نصف السكان الأفغان تقريبا بحاجة إلى المعونة الإنسانية. ويؤسفنا أنها تؤدي، إلى جانب النزاع المسلح وتدهور حالة انعدام الأمن الغذائي والكوارث الطبيعية والتحديات التي تضيفها جائحة فيروس كورونا، إلى تفاقم حالة إنسانية حساسة جدا أصلا. إننا نتابع بقلق التقارير التي تفيد بوجود مشاكل في وصول العاملين في المجال الإنساني ونشدد على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول موظفي المساعدة الإنسانية بأمان ومن دون قيود.

ويكرر بلدي دعمه للجهود التي تقودها الأمم المتحدة وبلدان المنطقة من أجل توطيد السلام الدائم والشامل في أفغانستان. ونذكّر بنداء الأمين العام من أجل احترام وقف إطلاق النار، الذي سيشكل بلا شك قدرا أساسيا من الثقة وفرصة للدبلوماسية والأمل المؤسس جيدا في أفغانستان تنعم بسلام كامل.

المرفق 10

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أولا، أشكر السيدة ديبورا ليونز على إحاطتها الجيدة.

تشيد النيجر بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز السلام والحكم والتنمية في أفغانستان. ويكتسي التنسيق بين جميع كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى أهمية لتحقيق الفعالية المثلى للعمل، لا سيما في زمن جائحة مرض فيروس كورونا هذا.

وتقدم لنا شهادة السيدة شهرزاد أكبر، التي تابعناها للتو، فكرة واضحة عن البيئة التي تعمل فيها منظمات حقوق الإنسان في أفغانستان. ولذلك، نحيي شجاعة وتصميم هذه الجهات الفاعلة في كل إسهاماتها في عودة السلام والحل النهائي للأزمة في ذلك البلد.

كما أود أن أكرر أن وفد بلدي يدين بأشد العبارات الهجمات التي تستهدف المدنيين عمدا في أفغانستان. وتعرب النيجر، التي كانت هدفا لعنف من هذا القبيل مرة أخرى في هذا الأسبوع، عن خالص مواساتها لأسر الضحايا وتتقدم بخالص تعازيها إليها وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

ولا شك في أن المفاوضات بين الأطراف الأفغانية خطوة حاسمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان. ويود وفد بلدي مرة أخرى أن يؤكد لحكومة وشعب أفغانستان دعمه الكامل في هذا الصدد. ونعرب دون وجل عن الأمل في أن تُترجم البيانات الأخيرة التي أدلت بها مختلف الأطراف، التي تهدف إلى التعجيل بالمحادثات، إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع، لا سيما فيما يتعلق بوقف دائم لإطلاق النار. وينبغي ألا تُستخدم الهجمات وغيرها من أعمال التخويف ضد المدنيين كوسيلة للحصول على تنازلات من الطرف الآخر في المفاوضات.

وترحب النيجر بالتزام العديد من البلدان المجاورة وأصدقاء أفغانستان بالعمل على إيجاد حل دائم وسلمي لهذا النزاع الذي طال أمده. كما نرحب بتعيين الأمين العام مبعوثه الشخصي الجديد المعني بأفغانستان والمسائل الإقليمية ونرجو له كل النجاح في مهمته.

وفي سياق هذه المحادثات، يتعين علينا أن نضع في الاعتبار أن أي حل تفاوضي قابل للتنفيذ يجب أن يشمل حماية الحقوق الدستورية للمرأة والشباب في أفغانستان، فضلا عن الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في العقدين الماضيين، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، على النحو المنصوص عليه في الدستور.

ولا تقل عن ذلك أهمية فترة ما بعد النزاع والتعمير في أفغانستان. ومن الضروري أن تتناول هذه المفاوضات مسألة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن.

أخيرا، يتعين علينا أن نشدد بصفة خاصة، خلال هذه العملية، على ضرورة تزويد البلد بدعم اقتصادي كبير ومساعدة إنسانية في قطاعات مهمة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والزراعة نظرا لأن أفغانستان تواجه – بالإضافة إلى النزاع – جائحة مرض فيروس كورونا وتقلبات تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، التي تؤدي جميعها إلى تفاقم الوضع الحرج أصلا.

ختاما، في هذا الوقت الذي تنشأ فيه ديناميات للسلام في أفغانستان، مهما كانت متواضعة، يجب أن يتوقف العنف لأنه لا يمكن التوصل إلى سلام في سياق قتل النساء والأطفال.

ويعرب بلدي النيجر، الذي فقد 205 أشخاص في هجمات إرهابية في الأيام الأخيرة وحدها، عن تضامنه مع الشعب الأفغاني وعن دعمه القوي للممثلة الخاصة.

المرفق 11

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

نرحب بهذه الجلسة اليوم بشأن أفغانستان، وهي الأولى لنا بوصفنا قائمين بالصياغة مع إستونيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة للأمين العام ليونز وموظفيها المتفانين على جهودهم الدؤوبة لمعالجة المسائل التي تواجه أفغانستان. كما أشكر الرئيسة أكبر على إحاطتها الثاقبة وعلى العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. ونرحب كذلك بتعيين الدبلوماسي الخبير جون أرنو مبعوثا شخصيا للأمين العام بشأن أفغانستان والمسائل الإقليمية.

إن للنرويج أربع أولويات رئيسية لفترة عضويتنا في المجلس: دبلوماسية السلام، والمشاركة المتساوية للمرأة، وحماية المدنيين، وتغير المناخ والأمن. وهذه كلها تكتسي أهمية كبيرة لأفغانستان، ونعتزم وضع هذه المسائل في المقدمة. وتتمثل إحدى جوانب السعي إلى تحقيق هذه الأولويات في العمل من أجل إنهاء النزاع الذي لازم أفغانستان لأكثر من أربعة عقود. إن التطورات الأخيرة في البلد تبعث على الأمل والكرب على السواء.

ولا تزال الحالة الإنسانية خطيرة. وقد تضاعف تقريبا عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في العام الماضي، وهو ما يمثل الآن ما يقرب من نصف مجموع السكان.

وعلاوة على ذلك، يعاني نحو 17 مليون أفغاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأزمة أو على مستوى الطوارئ، مما يجعلها ثاني أسوأ حالة من حالات انعدام الأمن الغذائي في العالم. إن الاحتياجات الإنسانية الملحة يؤججها النزاع وانعدام الأمن والكوارث الطبيعية - وكلها تتفاقم بسبب تغير المناخ. فتغيّر المناخ يزيد من مخاطر النزاع. والحلول المستدامة ستتطلب تضافر جهودنا الإنسانية والإنمائية وجهودنا في مجالي السلام والمناخ.

وقد أفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأن عدد القتلى والجرحى المدنيين في أفغانستان في عام 2020 - وهو عام شهد عملية سلام نشطة - كان أدنى عدد منذ عام 2014. وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض تطور إيجابي، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار ارتفاع مستويات العنف. ومما يثير القلق بشكل خاص عمليات القتل التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والقضاة والمدعين العامين وعلماء الدين والمحللين السياسيين وموظفي الخدمة المدنية وغيرهم من المدنيين. وتستهدف عمليات القتل هذه الأفغان ذوي المهارات والمواهب اللازمة لبناء مجتمع ناجح ومستدام في مرحلة ما بعد النزاع. ونكرر تأكيد إدانتنا الشديدة لهذه الهجمات. ويجب أن تنتهي فورا.

إن مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي يجب أن يقدموا إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نشعر بانزعاج بالغ أيضاً إزاء الهجمات على المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي، التي ازدادت في عام 2020. ومن المرجح أن تتأثر سلبا الحملات المهمة للتطعيم ضد مرض فيروس كورونا، ولكن أيضا ضد الأمراض الأخرى مثل شلل الأطفال. ويجب أن تتاح للعاملين في مجال الصحة إمكانية الوصول دون عوائق، ويوفر لهم الأمن اللازم للقيام بعملهم الحيوي. كما تأثر الأطفال بشكل غير متناسب بالتحديات التي تواجه أفغانستان. وينبغي التصدي لاستمرار تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة والهجمات على المدارس.

وتؤيد النرويج بقوة محادثات السلام الجارية، ونأمل أن تحقق السلام في نهاية المطاف بعد سنوات عديدة من النزاع. ونحث الطرفين على مواصلة المفاوضات بحسن نية وبالشعور بالإلحاح. ونرحب أيضا بالمبادرات التي اتخذت مؤخرا لتأمين الدعم الدولي لعملية السلام الأفغانية، بما في ذلك الاجتماع الأخير في موسكو والاجتماع القادم في تركيا. ومن المهم أن تكمل هذه المبادرات محادثات الدوحة وتستفيد منها. ونقدر الاقتراح الداعي إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أقوى. وفي الوقت نفسه، يجب على الأطراف الأفغانية أن تتولى زمام العملية وأن تفي بمسؤوليتها من خلال قيادة الطريق نحو السلام الشامل للجميع. ومن الأرجح أن تنجح العملية إذا شارك فيها المجتمع الأفغاني الأوسع نطاقا، بما في ذلك الأقليات والشباب والضحايا.

والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة ضرورية أيضا، ليس فقط على طاولة المفاوضات ولكن في كل غرفة تتخذ فيها القرارات بشأن مستقبل أفغانستان. وينبغي أن تكون عملية السلام المستدامة – بل والسلام المستدام – شاملة للجميع وأن تحافظ على حقوق جميع الأفغان، بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الانتماء الديني.

ويجب ألا ينتكس التقدم المحرز خلال العقدين الماضيين.

المرفق 12

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة ديبورا ليونز، على أفكارها وتقييماتها للحالة في أفغانستان. ونحن على اقتناع راسخ بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تؤدي دورا هاما في تنسيق المساعدة الدولية لذلك البلد. ونشكر أيضا رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، السيدة شهرزاد أكبر، على إحاطتها. ونرحب بمشاركة السفيرة أديلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، في هذه الجلسة.

وتدعم روسيا باستمرار عملية السلام التي يقودها الأفغان. لقد فعلنا الكثير لتعزيز المصالحة الوطنية والحوار المباشر بين الأفغان.

ففي 18 آذار/مارس، استضافت موسكو اجتماعا دوريا للترويكا الموسعة، ضم ممثلين عن روسيا والصين والولايات المتحدة وباكستان. وحضر هذا الحدث ممثلون عن حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، والمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية في أفغانستان، وشخصيات سياسية أفغانية بارزة، وممثلون عن حركة طالبان، إضافة إلى قطر وتركيا بوصفهما ضيفتا شرف.

ومنذ تأسيس اللجنة الثلاثية في عام 2019، قامت هذه الآلية بدور إيجابي هادف. وفي الأسبوع الماضي، أثبت مرة أخرى جدارتها وأهميتها الكبيرة، فضلا عن قدرتها على تعزيز التسوية السلمية.

وأسفرت المفاوضات عن اعتماد الترويكا الموسعة لبيان يضع الأمور في منظورها الصحيح، ودعت الجانبين إلى التصرف بمرونة. ونتوقع أن يأخذ الأفغان هذه النتائج في الاعتبار وهم يناقشون المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمالهم من أجل تحقيق التقدم الذي طال انتظاره في المحادثات فيما بين الأطراف الأفغانية.

ويظل الحفاظ على توافق الآراء الإقليمي بشأن التسوية السلمية في أفغانستان مهمة ذات أولوية. ونؤيد الجمع بين جهود الترويكا الموسعة ومبادرة "صيغة موسكو"، التي تشمل أفغانستان وجميع جيرانها والولايات المتحدة. فصيغة موسكو هي التي جمعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 حكومة أفغانستان وحركة طالبان على طاولة مفاوضات واحدة.

ومن الحيوي الآن اغتنام كل فرصة للتوصل إلى حلول سياسية وتسويات لصالح المصالحة الوطنية. وننطلق من الحاجة إلى توحيد جميع الجهود الدولية والإقليمية. وينبغي النظر بدقة في المبادرات الجديدة وتوضيح المسائل المتصلة بقيمتها المضافة وجدول أعمالها وطرائقها.

لقد درسنا عن كثب التقرير الأخير للأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة وجهودها في أفغانستان (S/2021/252).

أولا وقبل كل شيء، نشاطره تقييماته بشأن المستوى غير المسبوق للعنف وما نجم عنه من خسائر في صفوف المدنيين والنساء والأطفال. وللأسف، أصبحت الهجمات الإرهابية المميتة طوال سنوات الحرب روتينا محزنا للشعب الأفغاني. والمسؤول عن العديد من الهجمات الواسعة النطاق هو تنظيم الدولة الإسلامية

في العراق والشــام (داعش). ونلاحظ أنه على الرغم من الخســائر العديدة، لم يتخل الجناح الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن خططه الإقليمية ويسعى إلى تعزيز قدراته ونشر نشاطه الإرهابي في آسيا الوسطى المجاورة.

كما أن الحالة المتعلقة بخطر المخدرات لا تدعو إلى التفاؤل بتاتا. وعلى الرغم من بعض التدابير المضـادة التي اتخذتها كابول، فإن صـناعة المخدرات تزدهر وتحفز الإرهاب من جديد. ولا تزال تشكل تحديا خطيرا لأفغانســتان والمنطقة والعالم بأســره. وإزاء هذه الخلفية، نشــعر بخيبة الأمل إزاء تأخر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نشر تقريره العادي. وهذا الموضـوع غير مشـمول بما فيه الكفاية في تقرير الأمين العام أيضا. إن محاولات إسكات أو التقليل من شأن وجود وحجم التهديدات الإرهابية والمخدرات في أفغانستان غير مقبولة. ونقدر أن الممثلة الخاصـة ليونز سلطت الضوء على موضوع التهديد الذي تشكله المخدرات في إحاطتها اليوم.

ولا يمكن لأفغانستان أن تتصـدى لهذه التحديات بدون دعم ومساعدة دول المنطقة، وقبل كل شـيء جيرانها، والمجتمع العالمي. ولذلك، من المهم بصـورة أسـاسـية إشـراك الآليات ذات الصـلـة بكامل إمكاناتها، وفي مقدمتها منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة الاتصال المتجددة بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان، فضـلا عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وسـنواصـل تقديم المسـاعدة لأصـدقائنا الأفغان، بما في ذلك في إطار مبادرة ميثاق باريس.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن روسـيا صـديقة أفغانسـتان وشـريكتها منذ سـنوات عديدة، وندافع عن إحلال السلام المستدام الذي طال انتظاره في تلك الأرض التي طالت معاناتها. ولتحقيق هذه الغاية، سيحتاج الأفغان إلى العمل على وضـع برنامج موحد. وهم وحدهم القادرون على توجيه عملية السـلام في أفغانسـتان. ولا يجب فرض أي سيناريوهات من الخارج. أما بالنسبة للشركاء الإقليميين والدوليين، فينبغي أن يهيئوا البيئة اللازمة للمفاوضـات وأن يقدموا دعما سياسيا واقتصـاديا دائما.

المرفق 13

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

أبدأ هذا الصباح بالإعراب عن تعازينا لشعب النيجر وحكومته على قتل المدنيين الأبرياء عبثا في جنوب غربي النيجر. وندين ذلك العمل بأشد العبارات ونعرب عن تضامننا مع شعب النيجر في حزنه على تلك الخسائر في الأرواح وكفاحه ضد ذلك الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع مؤخرا.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، ديبورا ليونز، على إحاطتها الشاملة عن الحالة في أفغانستان وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشكر أيضا رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، شهرزاد أكبر على إسهامها القيّم في هذه المناقشة.

لقد أصبحت مستويات العنف في أفغانستان اليوم مرتفعة بشكل غير مقبول، الأمر الذي يقوض الثقة في عملية التفاوض. ولا يزال المسار الوحيد المؤدي إلى سلام دائم في أفغانستان يتمثل في عملية يكملها ويتولى قيادتها الأفغان نحو تسوية سياسية ووقف فوري وغير مشروط وشامل لإطلاق النار بغية تيسير مفاوضات السلام. إن مشاركة المرأة في عملية السلام ودعمها أمران حاسمان لضمان تنفيذها واستدامتها على نحو فعال.

وبالرغم من الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة وطالبان في 29 شباط/فبراير 2020 وبدء محادثات السلام الأفغانية في أيلول/سبتمبر 2020 لا تزال هناك تحديات كثيرة. وتوفر مفاوضات السلام الأفغانية إمكانية حقيقية لإحلال السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان. ونرحب بالبيان المشترك الذي أدلت به اللجنة الثلاثية الموسعة بشأن التسوية السلمية في أفغانستان في أعقاب مؤتمر موسكو الدولي. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لتشجيع الأطراف على التعجيل بمحادثات السلام ونأمل أن تتمكن من تجديد التزامهما بتلك العملية.

ما تزال الحالة الأمنية هشة في أفغانستان. وندين بأشد العبارات أعمال العنف المرتكبة بحق المدنيين والتي زادت من تفاقم الحالة الإنسانية التي تنذر بالخطر سلفا. وفي كثير من الأحيان يُستهدف المدنيون والمرافق المدنية مثل المستشفيات والمدارس عن قصد. ونعلم أن هناك حاجة ملحة إلى الاستجابة الإنسانية وتعبئة الموارد اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام 2021. وإذ نؤكد من جديد التزام سانت فنسنت وجزر غرينادين الثابت تجاه أفغانستان وشعبها، نشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى الحد من الأضرار والمعاناة التي يسببها النزاع المسلح، وكذلك حماية المدنيين والسماح بوصول الإغاثة الإنسانية دون عوائق إلى المناطق المتضررة. ونجدد أيضا دعوتنا إلى أطراف النزاع المسلح لإنهاء العنف وتعزيز بناء الثقة. ويجب على جميع أطراف النزاع المسلح أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بتوفير حماية أفضل للسكان المدنيين ومساعدتهم.

إن مما يثير القلق بشكل خاص أن النساء والأطفال يشكلون أغلبية المتأثرين بالنزاع المسلح. ويجب اتخاذ تدابير محددة للحفاظ على سلامة ضحايا القتال المسلح مع التركيز على النساء والأطفال. ونشجع الحكومة على تعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها وتلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني خلال النزاع.

ويجب على الحكومة الأفغانية وجميع شـــرائح المجتمع وضـــع نهج موحد لتحســـين حياة جميع الأفغان. ونرحب في هذا الصـــدد بالنســـخة الثانية من الإطار الوطني للســـلام والتنمية في أفغانســـتان للفترة 2021-2025، فضـــلا عن تأييدنا لها. وينبغي أن يظل تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، مثل الهدف 16 المتعلق بالسـلام والعدالة والمؤسسـات الفاعلة مجموعة متكاملة لا تتجزأ لضـمان عدم تخلف أحد عن الركب في أفغانستان.

أخيرا، نكرر تأكيد دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة إلى أفغانسـتان، ونشـيد بتعاونها الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واللجنة الأفغانية المسـتقلة المعنية بحقوق الإنسـان. ونرحب أيضـا بتعيين المبعوث الشـخصـي للأمين العام المعني بأفغانســـتان والمســـائل الإقليمية، جان أرنو، ونتمنى له كل النجاح في دوره الجديد الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات مع بلدان المنطقة ودعم مفاوضـات السـلام. ونكرر دعوتنا في هذا المنعطف الحاسـم إلى المجتمع الدولي، ولا ســيما بلدان المنطقة، لدعم الظروف المواتية لتعزيز التنمية المســتدامة والســلام والاســتقرار في أفغانستان والمنطقة بأسرها.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

أود بدايةً، أن أشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة شهرزاد أكبر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة السفيرة أديلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، وأشكرها على مداخلتها الثاقبة.

تكرر تونس تأييدها الكامل لعملية السلام في أفغانستان. وبينما نأسف لأن المفاوضات التي بدأت بين الحكومة وحركة طالبان في الدوحة في أيلول/سبتمبر 2020 لم تحقق النتائج المتوقعة بعد، فإننا نرحب بالمناقشات التي جرت في موسكو الأسبوع الماضي ونأمل أن يتحقق تقدم ملموس خلال الجولة المقبلة من المفاوضات المقرر عقدها في نيسان/أبريل في اسطنبول.

وفي هذا الصدد، نود أن نجدد تقديرنا للدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي وجميع جيران أفغانستان لعملية السلام.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار زيادة العنف وتدهور الوضع الأمني في أفغانستان. ونؤكد مجددا أنه ليس هناك حل عسكري لهذا النزاع الذي طال أمده. ونؤكد مرة أخرى ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية. ومما يسبب القلق الشديد أنه لا يزال العدد الأكبر من الضحايا من السكان المدنيين في أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال.

ونؤكد مرة أخرى أهمية التزام جميع الأطراف بالمسؤوليات المنوطة بها وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنع وقوع إصابات بين المدنيين. ونؤكد في هذا الصدد أنه يجب التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات ضد المدنيين في أفغانستان، ومساءلة مرتكبيها.

ونشعر بالجزع بشكل خاص للاستهداف المتعمد للمدنيين، ولا سيما النساء، بمن في ذلك ممثلو وسائط الإعلام والقضاة والعاملون في مجال الصحة وتقديم المساعدة الإنسانية والمدافعون عن حقوق الإنسان والأقليات العرقية والدينية.

ونرحب في هذا الصدد بالوحدة التي أظهرها المجلس في وقت سابق من هذا الشهر في إدانة هذه الهجمات بأشد العبارات، والتي زادت بأكثر من الضعف منذ بدء مفاوضات السلام. ونود في هذه المناسبة أيضا أن نشيد بشجاعة وتفاني السيدة أكبر وزملائها، وأن نردد مناشدتها للاستجابة السريعة لبيئة الخوف والرعب التي سببتها الهجمات حتى يتسنى استعادة الأمل في عملية السلام. وفي ذلك السياق، نكرر دعوتنا إلى طالبان لوضع حد للهجمات التي يرتكبها أعضاؤها، والوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب، علاوة على التفاوض بحسن نية مع الحكومة.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أهمية عملية السلام الشاملة التي يقودها الأفغان ويتولون زمامها بمشاركة هادفة من جانب النساء والشباب لأجل تحقيق السلام المستدام. وأخيرا، نؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ بأنه ينبغي أن يتضمن أي اتفاق سلام في المستقبل ضمانات واضحة لحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية للجميع في أفغانستان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة ومشاركتها بصورة نشطة وجوهرية.

المرفق 15

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لندا توماس – غرينفيلد

أشكر الممثلة الخاصة ليونز على إحاطتها وتوجيهها للبعثة في دعم السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما أشكر شهرزاد أكبر على قيادتها الشجاعة في النهوض بحقوق الإنسان ومشاركة المرأة والعدالة. وأخيراً، أشكر السفيرة راز على مشاركتها وتبادل آرائها معنا اليوم.

وكما قال الوزير بلينكن أمام الكونغرس مؤخرا، فإن الولايات المتحدة تستعين بالشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، دعما للسلام في أفغانستان. ولجيران أفغانستان وداعميها الآخرين، بمن فيهم أعضاء المجلس، دور حاسم في تأمين المنطقة وكفالة السلام والاستقرار في أفغانستان. ويعكس اجتماع اللجنة الثلاثية الموسع الذي عقد الأسبوع الماضي توافق الآراء الدولي المتزايد بشأن الحاجة إلى تسريع عملية السلام الأفغانية.

وتحقيقا لتلك الغاية، نتطلع إلى الاجتماع القادم لكبار القادة الأفغان في تركيا. ونتوقع أن يكون ذلك الجهد مكملا لجهود الأمم المتحدة وعملية الدوحة الجارية وبالتنسيق معهما.

ونرحب أيضا بتعيين جان أرنو مبعوثا شخصيا للأمين العام معنيا بأفغانستان والمسائل الإقليمية. والسيد أرنو لديه عقود من الخبرة في مساعدة الأطراف على إيجاد حلول سياسية للنزاع وسيساعد الأمم المتحدة على أداء دورها الحاسم. إن أفغانستان التي تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها في مصلحتنا جميعا.

واليوم، أود أن أناقش ثلاثة عناصر رئيسية لتحقيق ذلك الهدف المشترك: وقف الهجمات ضد المدنيين الأبرياء؛ دعم النساء والفتيات؛ ومعالجة الأزمة الإنسانية في أفغانستان.

أولا، إن العنف المستمر، بما في ذلك القتل المستهدف للمدنيين، هو ببساطة غير مقبول. ويحول العنف الآن دون إحراز تقدم نحو تحقيق سلام مستدام. ولا يمكن للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وموظفي الخدمة المدنية أن يستمروا في العيش في خوف في وقت تشتد فيه الحاجة إليهم. وندين تلك الهجمات، ونكرر الإعراب عن عميق تعاطفنا مع أسر الذين فقدوا أرواحهم. وحتى يكون اتفاق السلام دائما وعادلا، يجب أن يحترم حقوق الإنسان العالمية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات وأفراد الأقليات.

ثانيا، يجب أن نفعل المزيد لدعم النساء والفتيات في أفغانستان. ويجب أن يحافظ أي اتفاق على مكاسبهن إذا أرادت أفغانستان ضمان استمرار دعم المجتمع الدولي سياسيا وماليا. ولن نقدم أي تنازل بشأن هذه النقطة. في وقت سابق من هذا الشهر، انضممت إلى السيدة الأولى جيل بايدن والوزير بلينكن لتكريم سبع نساء أفغانيات شجاعات قتلن في العام الماضي. أنا منبهر بشجاعتهن. وتشكل وفاتهن شهادة مروعة على العنف المرتكب ضد المرأة لمجرد مساهمتها في مجتمعاتها المحلية.

استهدف العنف إسكاتهن. حسنا، أنا لن أصمت. وأعلم أن نساء أفغانستان لن يصمتن أيضا. طوال هذا النزاع، كثفت النساء الأفغانيات بشجاعة، معرضات أنفسهن في كثير من الأحيان لمخاطر كبيرة، الدعوة إلى سلام مستدام وعادل. ويجب شمول أصواتهن القوية بالكامل في جميع المناقشات المتعلقة بمستقبل البلد. وستواصل الولايات المتحدة الدعوة مع كلا الجانبين الأفغانيين إلى مشاركة المرأة مشاركة حقيقية ومجدية في التجمعات المقبلة بشأن السلام.

ثالثا، وأخيرا، يجب أن نعالج الأزمات الإنسانية في أفغانستان. وقد أدى النزاع المستمر، مقترنا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتدفقات اللاجئين والهجرة وخطر الجفاف، إلى وضع الأبرياء في حالة بائسة. هناك أكثر من 16,9 مليون شخص - وقد سمع أعضاء المجلس هذا الرقم يتكرر مرات عديدة اليوم - يعانون الآن من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك 5,5 ملايين شخص عند مستوى الطوارئ فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي - وهو ثاني أعلى معدل في العالم. وأقول ذلك مرة أخرى، وقد سمعناه في وقت سابق - إنه ثاني أعلى معدل في العالم. هؤلاء أناس حقيقيون، وقد يموتون بدون مساعدتنا.

ومن جانبها، قدمت الولايات المتحدة في العام الماضي 276 مليون دولار كمساعدات إنسانية لأفغانستان وللاجئين الأفغان في المنطقة. ولدعم الاستجابة المتنامية لكوفيد-19، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 39 مليون دولار في مجال المساعدة الإنمائية والاقتصادية والصحية والإنسانية. ويحدونا الأمل في أن يساعد ذلك على تخفيف المعاناة الشديدة التي يعيشها البلد. ونرحب بجهود الآخرين للإسهام في تلك القضية الإنسانية الحيوية.

ونشكر مجلس الأمن والأمم المتحدة وجميع شركائنا على العمل معا من أجل تحقيق سلام دائم - سلام يريده ويستحقه شعب أفغانستان بشدة. لنأمل أن نتمكن من تحقيق ذلك قريبا.

المرفق 16

بيان الممثل الدائم لفييت نام، دانغ دنه كوي

أود في البداية أن أشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة شهرزاد أكبر على بيانيهما. وأرحب بالسفيرة أديلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، في هذه الجلسة، وأشكرها على البيان الشامل.

تواصل فييت نام متابعة الحالة في أفغانستان عن كثب، ونكرر تأكيد دعمنا لعملية السلام الشاملة للجميع التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها.

وفي حين أحرز بعض التقدم، لا يمكن اعتبار السلام الطويل الأجل في أفغانستان أمرا مسلما به. ويساورنا القلق إزاء الزيادة المقلقة في مستوى العنف والخسائر في صفوف المدنيين. وندين بشدة الهجمات التي شنتها حركة الطالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية التي استهدفت المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والطلاب والعاملون في مجال الرعاية الصحية وموظفو الخدمة المدنية، خلال الأشهر الماضية.

وفي سياق هذه الجلسة، أود أن أثير النقاط الثلاث التالية.

أولا، من الأهمية بمكان التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في الوقت المناسب، مما يضع حدا للعنف المستمر. لقد عانى الشعب الأفغاني لفترة طويلة جدا. وندعو الأطراف المعنية إلى التغلب على خلافاتها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن. إن مفاوضات السلام بين الأفغان تحتاج إلى بيئة مستقرة ومواتية من أجل تحقيق النجاح والتوصل إلى حل سياسي دائم.

وتحقيقا لتلك الغاية، سيظل الدعم المستمر من الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والبلدان الإقليمية والشركاء الدوليين الآخرين أمرا حاسم الأهمية. ونرحب بالتعاون الإقليمي وبدور البلدان الإقليمية في تعزيز السلام والتنمية في أفغانستان. ونهنئ السيد جان أرنو على تعيينه مبعوثا شخصيا للأمين العام معنيا بأفغانستان والمسائل الإقليمية ونتطلع إلى جهوده دعما لعملية السلام في البلد.

ونلاحظ استمرار إيلاء الاهتمام بالمرأة من حيث الحماية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وصنع القرار. ونشجع على بذل المزيد من الجهود لتمكين المرأة الأفغانية من التحرر من الخوف والعوز، وقيادة بلدها على قدم المساواة مع الرجل.

ثانيا، نحث مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، والتوقف فورا عن استهداف المدنيين والأعيان المدنية، والسماح بالوصول من دون عوائق إلى الخدمات الإنسانية في سياق جائحة كوفيد-19.

وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز الجهود لمكافحة خطر الإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات ومساعدة الناس في توفير سبل عيش مستدامة مشروعة.

ونشيد أيضا بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء في التصدي للتحديات الإنسانية الملحة في أفغانستان، بما في ذلك إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها خلال الأشهر الماضية في هذا الوقت العصيب من جائحة كوفيد-19 .

ثالثا، ندعو الحكومة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصـــادية وإعادة إعمار البلد، وكذلك معالجة القضايا الملحة، بمساعدة المجتمع الدولي، مثل انعدام الأمن الغذائي وجائحة كوفيد-19.

ويساورنا القلق إزاء تزايد عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي منذ فترة الشتاء، والذي بلغ 16,9 مليون نسمة بحلول آذار/مارس. وفي هذا الصدد، ندعو الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين إلى مواصلة تعزيز المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان لكفالة تلبية احتياجاتها المتوقعة.

وفي الختام، تود فييت نام أن تؤكد من جديد دعمها لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد. ونكرر تأكيد دعمنا لجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والسيدة ليونز.

المرفق 17

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

إنه لشرف عظيم لي أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة المجلس اليوم. واسمحوا لي أن أهنئكم أولا، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم القديرة لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ديبورا ليونز على إحاطتها الشاملة والوافية، وكذلك على عملها المتفاني في قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (انظر S/2021/252).

أخيرا، اسمحوا لي أن أشكر أختي، الرئيسة شهرزاد أكبر، على صوتها القوي والمتواصل بوصفها امرأة أفغانية بارزة وعلى شهادتها المؤثرة والزاخرة بالمعلومات. إن العمل الهام الذي تقوم به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في مجال الدعوة إلى حماية حقوق الإنسان في هذا الوقت الحرج عمل أساسي وضروري أكثر من أي وقت مضى. وأشكركم، الرئيسة أكبر، على ما تقومون به من عمل رائع.

على غرار العديد من البلدان النامية الأخرى، تضررت أفغانستان بشدة أيضا من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فالاقتصاد معطل وقطاعنا الصحي لا يزال يكافح في مواجهة تحدي كوفيد-19 وفقد الكثيرون سبل عيشهم.

وفي الوقت نفسه، شهدنا عددا قياسيا من الحوادث الأمنية. لقد صعدت حركة طالبان مستوى العنف ضد قواتنا الأمنية والمدنيين الأفغان. وهي تستهدف مباشرة أولئك الذين يسعون جاهدين إلى بناء مستقبل أفضل. إنها تستهدف ديمقراطيتنا الفتية ومجتمعنا المدني النابض بالحياة وصحافتنا الحرة والمستقلة. وتهدف هذه الهجمات إلى ثني النساء والشباب عن المشاركة في عملية السلام وخلق حالة من الذعر على نطاق واسع وسحق تطلعاتنا إلى السلام. وهذه الهجمات تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد أدت هذه الهجمات المحددة الأهداف إلى قتل صحفيين يعملون على نقل الحقيقة إلى مواطنيهم؛ وأضرت بدعاة المجتمع المدني الذين يدافعون بشجاعة عن حقوق إخوانهم وأخواتهم الأفغان؛ وقتلت وجرحت موظفين حكوميين، امتهنوا هذا العمل لخدمة أفغانستان الجديدة، وعلماءنا وزعماءنا الدينيين، الذين نددوا بالحرب الدائرة وسفك الدماء المستمر في أفغانستان باعتبارهما مخالفين للمبادئ الأساسية للإسلام.

ولا تؤثر هذه الهجمات المحددة الأهداف على أهداف مجهولة، بل على مواطنين أفغان لديهم عائلات وأحلام وتطلعات. ففي مطلع هذا الشهر، قُتلت مرسال وحيدي وساديا السادات وشهناز رؤوفي في جلال آباد. لقد كن جميعا في أوائل العشرينيات من العمر وكن يعملن مندوبات صحفيات. وفي الأسبوع الماضي، فقدت أربع نساء وطفل عمره ثلاث سنوات – شكرية شمس، عزيزة مالك زادة، نرجس كوهستاني، عرش مائل، خاطرة مائل – حياتهم على متن حافلة في كابول أثناء كفاحهن الحياتي اليومي. ويجب علينا جميعا أن نتذكر أسماءهم وأن نُكرم ذكراهم بالسعي بلا هوادة إلى تحقيق سلام يحمي مكاسبنا وديمقراطيتنا

الفنية وحقوقنا العالمية والحقوق التي يمنحها الإسلام. إن هذه الهجمات لا تستهدف الحكومة فحسب، بل تستهدف بصورة أساسية قيم البشرية ذاتها التي نعتز بها جميعا هنا.

وتأتي أعمال القتل المروعة هذه وتصاعد العنف في خضم واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في تاريخ أفغانستان. لقد بدأنا عام 2020 وهناك 9,4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وهو عدد كبير بالفعل كان سببه الجفاف والنزاع. ولكن اليوم بلغ هذا العدد رقما قياسيا الآن: 18,4 مليون شخص. وبعبارة أخرى، يحتاج نصف جميع الأفغان تقريبا إلى المساعدة الإنسانية. وفي المقابل، تقدر أحدث خطة للاستجابة الإنسانية أن هناك حاجة إلى 1,3 بليون دولار للاستجابة.

كما نحتاج إلى تطعيم جميع الأفغان ضد كوفيد-19 للتعافي من الجائحة. وبدأت حملة التطعيم، ونحن ممتنون لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي والجهات المانحة على الصعيد الثنائي، لا سيما الهند والصين، على توفير الجرعات الأولى.

ويؤكد العدد الهائل من المحتاجين والتحدي الملح لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والشواغل الإنسانية الأخرى، بما في ذلك حالة اللاجئين العائدين واستمرار ظهور شلل الأطفال من جديد، الحاجة الملحة إلى وقف شامل لإطلاق النار وبذل جهود لتحقيق سلام دائم ومستدام - سلام يرى كل أفغاني، بغض النظر عن نوعه الجنساني أو عرقه أو عمره، أنه يوفر له الشمول والحماية.

وما زالت الحالة الإنسانية المزرية والنزاع الذي طال أمده في أفغانستان يؤكدان الضرورة الملحة لأن نحرز تقدما ملموسا في سعينا إلى تحقيق السلام. لقد دخلنا عملية السلام مع طالبان، مدركين أننا نواجه عملية طويلة ومعقدة. وكنا نعلم أن ذلك سيكون صعبا وأننا نجتمع على طاولة المفاوضات مع جماعة لديها آراء مختلفة اختلافا جذريا بشأن ما ينبغي أن يكون عليه مستقبل أفغانستان. غير أن الاتفاقات المبكرة التي تم التوصل إليها في الدوحة بشأن مدونة قواعد السلوك للمفاوضات وأفرقة الاتصال للمناقشات تبين لنا قوة الحوار، فيما تبعث الأمل في إيجاد مسار إلى الأمام في إطار صيغة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها.

ولا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا القوي لدولة قطر على جهودها الدؤوبة، وكذلك للولايات المتحدة على تيسير الخطوات الأولية نحو عقد المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، جنبا إلى جنب مع شركائنا الإقليميين وجيراننا وأصدقائنا وحلفائنا.

وبينما نشعر بتفاؤل حذر إزاء هذه النتائج المبكرة، ما زلنا مصرين على ضرورة إظهار التزام أقوى وأكثر صدقا بالسلام من جانب طالبان وترجمته إلى أفعال، لا سيما بالنظر إلى استمرار ارتفاع مستويات العنف والهجمات المحددة الأهداف واستمرار علاقاتها مع المنظمات الإرهابية وعدم التزامها بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية على الرغم من النداءات المتعددة، فضلا عن التقارير عن استعداداتها لشن هجوم ربيعي سيأتي بنتائج عكسية.

وكما حدث في مناسبات سابقة، فإننا نستخدم هذه المنصة مرة أخرى لنطلب من مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل مواصلة دعوة طالبان إلى الالتزام بوقف شامل ودائم لإطلاق النار.

وبينما نمضي قدما نحو السلام، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولا، إن الحكومة الأفغانية ملتزمة التزاما راسخا بالتوصل إلى وضع حد للنزاع في بلدنا وتحقيق السلام المستدام الذي يطالب به الشعب الأفغاني على وجه السرعة. ويتطلب هذا الالتزام نهجا وطنيا موحدا ودعما من الشركاء الإقليميين والدوليين في متابعة جهودنا الجماعية.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية توافق الآراء والدعم الإقليميين للتوصل إلى سلام دائم. وفي هذا الصدد، نرحب بجميع الجهود الإقليمية والدولية التي تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك الاجتماع الأخير للجنة الثلاثية الموسعة في موسكو وبيانها الختامي المشترك الذي يشدد على تنفيذ القرار 2513 (2020) ويؤكد من جديد أنها لا تؤيد عودة نظام الإمارة الإسلامية.

وبالمثل، نرحب بالاجتماع المقبل الذي سيُنظم في تركيا. وستشارك الحكومة في الاجتماع ونشدد على أهمية أن تكون العملية شاملة للجميع، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب والمجتمع المدني. إن هذه المجموعات هي حجر الزاوية لأفغانستان الجديدة وينبغي سماع أصواتها في جميع جهود السلام. وننظر إلى هذه الاجتماعات على أنها خطوات رئيسية لتعزيز واستكمال المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في الدوحة ونأمل أن تعزز نتائج هذه الاجتماعات التقدم المحرز بالفعل وأن تؤدي إلى تقدم ملموس نحو تحقيق سلام دائم يتناسب مع إرادة الشعب الأفغاني.

وثالثا، نرحب بزيادة مشاركة الأمم المتحدة في أفغانستان وتعيين السيد جان أرنو مبعوثا شخصيا للأمين العام معنيا بأفغانستان والقضايا الإقليمية. لقد ظلت الأمم المتحدة شريكا وحليفا موثوقا به لشعب أفغانستان على مدار عقود. وجهودها خلال السنوات العشرين الماضية جديرة بالثناء. ونأمل أن يتمكن السيد أرنو، من خلال جهوده، من استكمال وتعزيز بعثة الأمم المتحدة الهامة الجارية في أفغانستان، وأن يقربنا، إلى جانب الجهود المتفانية والقيادة الممتازة للممثلة الخاصة للأمين العام ليونز، من تحقيق سلام مستدام وكريم في أفغانستان وإنهاء النزاع.

وإذ نمضي قدما في هذه الاجتماعات، اسمحوا لي أن أكرر موقف الحكومة مرة أخرى بأن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا حصل على دعم جميع الأفغان، وكفل الإدماج الفعال لهم جميعا، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات ومجتمعنا المدني النابض بالحياة، في عملية صنع القرار. ويتعين أن يستند أي قرار بشأن السلام والتسوية السياسية في المستقبل إلى الإرادة الحرة للشعب الأفغاني، على النحو المعبر عنه في انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، يضمنها شركاؤنا الإقليميون والدوليون. ولا يمكن أن يدوم أي سلام في أفغانستان بدون تأمين وحماية وتعزيز المكاسب التي حققناها على مدى السنوات العشرين الماضية. ويجب الحفاظ على النظام الدستوري وحماية ديمقراطيتنا.

كما نهدف إلى تعزيز رؤية أفغانستان التي تعمل كطرف نشط في المنطقة، ومركزا للاتصال والتجارة، وحافزا لتنمية وتكامل وسط آسيا وجنوبها. ونعتقد أن هذا أمر يمكن تحقيقه، وسيكون دعمكم أساسيا لكفالة تحقيقنا لهذا الهدف المشترك.

ولا يريد شعب أفغانستان المزيد من الكراسي الفارغة في الفصول الدراسية – وهي كراسي تركها الطلاب الذين يواجهون انعدام الأمن أو الفتيات الممنوعات من الالتحاق بالمدارس. إننا نريد مجتمعا يدافع عن حقوق النساء والرجال والجماعات العرقية التي تشكل أسرتنا الأفغانية الغنية والمتنوعة، وهي ديمقراطية يُستمع فيها للجميع ويتم فيها احترامهم وتمثيلهم. إننا نريد دولة مزدهرة وبلدا في سلام مع نفسه ومع منطقتنا والعالم.

هذه رسالة قوية وحازمة من شعب أفغانستان الذي سئم من عقود من المعاناة والحرب. وستواصل الحكومة الوفاء بولاية الشعب، وندعو حركة الطالبان إلى الالتزام الصادق بالسلام حتى نرى أفغانستان مزدهرة وديمقراطية تنعم بالسلام.

المرفق 18

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تظل الحالة الاقتصادية في أفغانستان مصدر قلق بالغ. وندين ارتفاع مستوى العنف، ولا سيما ضد النساء، والاغتيالات التي استهدفت المدنيين على مدى الأسابيع والأشهر الماضية. ونتفق مع البيان الصحفي الذي صدر مؤخرا عن مجلس الأمن (انظر SC/14464) ونجاهر بمعارضة هذه الأعمال الشنيعة. ونؤكد على الدعوة إلى وضع حد للهجمات المحددة الأهداف.

لقد أحرزت مفاوضات السلام في أفغانستان في الدوحة تقدما، ولكن هناك حاجة بالتأكيد إلى المزيد من الزخم. ويجب أن يتجلى الهدف والطموح في التوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن، فضلا عن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع لإنهاء النزاع في أفغانستان. وندعو كلا الطرفين المعنيين، ولا سيما حركة الطالبان، إلى الدخول في مفاوضات مجدية والإسهام في نتائجها، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير لبناء الثقة، مثل الالتزام بالحد الفوري من أعمال العنف.

وقد وفرت المبادرات الأخيرة زخما جديدا لعملية السلام. ونرحب بحقيقة التزام الأمم المتحدة بالقيام بدور أكبر في هذه العملية، وبمشاركة بلدان في المنطقة وشركاء دوليين رئيسيين فيها. لقد كان البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الثلاثية الموسعة في موسكو – بالإشارة إلى القرار 2513 (2020) – بالتأكيد خطوة موضع ترحيب.

ومن المهم، من أجل التوصل إلى حل مستدام للنزاع، أن يشعر الأفغان، بمن فيهم النساء، بملكية العملية. ونحث على التنسيق الوثيق مع مفاوضات السلام في الدوحة، التي لا تزال حتى الآن تشكل المسار الرئيسي للتوصل إلى اتفاق سلام مع حركة الطالبان. ونؤكد أيضا أهمية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة على جميع مستويات عملية السلام وفي جميع مراحلها، تمشيا مع القرار 1325 (2000) وجميع القرارات ذات الصلة التي تتناول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما يتعين أن يكون توافق الآراء على المستويين الإقليمي والدولي شاملاً للجميع وقويا. ويجب أن يشمل هذا التوافق جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المطلوب توافقهم في الآراء لضمان السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان على المدى الطويل. وألمانيا لا تزال مستعدة للمساعدة على هذا الطريق. ونحن على استعداد لمواصلة دعمنا.

ونشكر حكومة قطر على جهودها الدؤوبة والمستمرة. وبالمثل، نرحب بمبادرة تركيا لاستضافة مؤتمر للقيادة بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة وقطر والعديد من الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك ألمانيا.

والأمم المتحدة أساسية لتحقيق الاستقرار وتعزيز التنمية في أفغانستان. لقد طالبنا باستمرار بدور نشط للأمم المتحدة في عملية السلام، ونرحب الآن بتعيين جون أرنو مبعوثا شخصيا للأمين العام معنيا بأفغانستان والقضايا الإقليمية. وسندعمه هو وفريقه في الأسابيع والأشهر المقبلة. وسنواصل دعم الممثلة الخاصة للأمين العام ديبورا ليونز في جهودها الجديرة بالثناء لتوجيه عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي هذه المناسبة، نكرر عرضنا دعم البعثة بموظفين ذوي خبرة.

المرفق 19

بيان القائم بأعمال إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

تقترب أفغانستان من اتخاذ خطوة أخرى في رحلتها الطويلة نحو السلام والازدهار. وبينما لا تزال هناك تحديات، فإن مسار أفغانستان حافل بآمال الأفغان في وطنهم الموحد والمزدهر الذي يسوده السلام.

ويجب على المجلس وجميع أصحاب المصلحة المعنيين أيضا أن يضطلعوا بدورهم بفعالية لضمان أن تؤتي عملية السلام التي يقودها الأفغان ويملكون زمامها ثمارها في نهاية المطاف. وفي ذلك الصدد، أود أن أركز على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بالحفاظ على المفاوضات بين الأفغان والنهوض بها، تشكل المفاوضات بين الطرفين الأفغانيين جوهر عملية سلام بقيادة وملكية أفغانيتين. ويجب على كلا الطرفين تجنب أي أعمال من شأنها عرقلة هذا التفاوض. ومن الحاسم تعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين، مع إعطاء الأولوية لرفاه الأفغان العاديين ومصالحهم في الأجل الطويل.

وتدعو إندونيسيا أيضا أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى مواصلة دعمهم من أجل دفع هذه المفاوضات قدما.

ثانيا، فيما يخص ضمان عملية سلام شاملة للجميع، تشكل مشاركة النساء والشباب العنصر الرئيسي الذي يدفع السلام على أرض الواقع ويديمه. ونحيط علما بالإحصاءات المروعة التي تفيد بأن 42 في المائة من ضحايا الحرب في أفغانستان كانوا من النساء والأطفال. ولهذا السبب، تؤمن إندونيسيا إيمانا راسخا بأن عملية السلام الناجحة التي يقودها الأفغان ويملكونها، لا يمكن تحقيقها إلا بمشاركة كاملة ومجدية من جانب جميع العناصر الأفغانية، ولا سيما النساء.

ومما يشجعنا تزايد مشاركة المرأة الأفغانية في عملية السلام، بما في ذلك مؤتمر قمة السلام الذي عقدته النساء الأفغانيات في دبي في الفترة من 15 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وتعمل إندونيسيا من جانبها على دعم مشاركة المرأة بشكل أكبر في عملية السلام، فضلا عن كونها عنصرا من عناصر السلام في جميع أبعاد المجتمع الأفغاني، بما في ذلك من خلال إطلاق شبكة التضامن النسائي الأفغانية الإندونيسية في عام 2020.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز سلامة وأمن ورفاه الأفغان، كما أفاد الأمين العام (انظر S/2021/252)، نشعر بقلق عميق إزاء الارتفاع القياسي للاحتياجات الإنسانية في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الذي يواجهه الأفغان. ويحدث هذا في الوقت الذي يواجه فيه الأفغان تدهورا في الحالة الأمنية وجائحة فيروس كورونا.

وينبغي أن ينعكس التقدم المحرز في العملية السياسية الجارية على الحياة اليومية لجميع الأفغان. إن هذا أمر هام لاستعادة ثقة الشعب الأفغاني ولتوفير حيز لإجراء محادثات السلام.

كما ندعو الطرفين إلى الالتزام بالقرار 2532 (2020)، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، في خضم الجائحة العالمية.

ويظل يساور إندونيسيا القلق إزاء الأنشطة الإرهابية وزراعة المخدرات. ونؤيد زيادة التعاون فيما بين جميع الكيانات ذات الصلة لمكافحة الإرهاب والمخدرات، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وختاما، تظل إندونيسيا ملتزمة بمواصلة دعمها لعملية سلام يقودها الأفغان ويملكونها من خلال برامج بناء القدرات في مختلف المجالات، بما في ذلك تمكين المرأة، في أفغانستان.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

أشكر السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام لأفغانستان، على إحاطتها. إن إيران على أهبة الاستعداد للتعاون مع السيد جان أرنو، المبعوث الشخصي للأمين العام المعين حديثا بشأن أفغانستان والمسائل الإقليمية.

يحتفل شعب أفغانستان، في هذا الوقت، بعيد النوروز وبداية عام جديد. وإذ ننقل إلى جميع الأفغان تمنياتنا بمناسبة عيد النيروز، نأمل أن تكون بداية العام الجديد بداية فصل جديد في تاريخهم نحو السلام الدائم والاستقرار والازدهار.

لم تكن مطالبة الأفغان من جميع مناحي الحياة بالسلام الدائم على الإطلاق أعلى صوتا مما هي عليه الآن. فيجب أن تُسمع أصواتهم وأن تدعم دعما فعالا. ويجب ألا يتركوا وحدهم في هذه المرحلة الحرجة.

إن مجرد وجود عدد معتبر الآن من الجهود والمبادرات بشأن أفغانستان تطور حميد، إذ أنها تمثل على الأقل الإرادة السياسية للجهات الفاعلة الداخلية والإقليمية والدولية لإنهاء النزاع المأساوي في ذلك البلد. غير أنه لا يمكن استيراد السلام أو فرضه؛ ولا يمكن للعدد الكبير من المبادرات أن يكفل نجاحه. وما يلزم الآن أكثر من أي وقت مضى هو الاستثمار في عملية سلام شاملة وجامعة يقودها الأفغان ويملكونها، بتيسير الأمم المتحدة. ويجب أن تشمل جميع الفصائل الأفغانية، بما فيها حركة طالبان؛ وتضع مصالح كامل شعب أفغانستان فوق مصالح بعض شرائح المجتمع؛ وتراعي المصالح والشواغل المشروعة للبلدان المجاورة؛ وتحظى بدعم المجتمع الدولي.

ويجب أن تتسم أي خطة مقترحة بالواقعية والشمول والتوازن. ويجب أن تحافظ على الإنجازات السابقة لشعب وحكومة أفغانستان وأن تبنى عليها، ولا سيما الدستور الحالي؛ وحق الشعب في تقرير المصير عن طريق الانتخابات؛ وحقوق الأقليات الإثنية والدينية وحقوق المرأة؛ علاوة على الالتزام بمكافحة الإرهاب.

ونذكّر في هذا السياق بقرار الجمعية العامة 75/90 الذي دعت فيه الجمعية إلى الحفاظ على دستور أفغانستان ورفض فيه استعادة الإمارة الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحكم الحالي، الذي اختاره شعب أفغانستان، يحظى بدعم دولي قوي.

وتواصل إيران، كموقف مبدئي متسق، الدعوة إلى قيام الأمم المتحدة بدور محوري وزيادة مشاركتها مشاركة جوهرية في عملية السلام فيما بين الأفغان. وإيران على استعداد للمساهمة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، في إنجاح هذه العملية.

وفي الوقت نفسه، فإن السلام والعنف أمران متناقضان ولا يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب. ولذلك يجب على طالبان – لكي تبادل حكومة أفغانستان حسن النية في محادثات السلام – أن توقف جميع هجماتها ضد قوات الدفاع والأمن الأفغانية.

لقد ظلت الحالة الأمنية في أفغانستان تشكل مصدر قلق بالغ. فمن ناحية تمثل الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم داعش تهديدا خطيرا لأمن أفغانستان والمنطقة، ومن ناحية أخرى، فإن وجود قوات أجنبية مصدر آخر لعدم الاستقرار في أفغانستان. ونكرر دعوتنا الطويلة الأمد إلى انسحاب جميع القوات

الأجنبية من أفغانستان، الذي يجب أن يكون – كما ذكر العديد من المتكلمين – منظما ومسؤولا، ويجب ألا يؤدي إلى فراغ أمني في أفغانستان.

وفي الوقت نفسه، وقبل انسحاب القوات الأجنبية وبالتزامن مع ذلك، يجب دعم وتعزيز القوات العسكرية والأمنية الأفغانية وتقديم مساعدة فعالة إلى أفغانستان في مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، وهو ما يشكل مصدرا لتمويل الإرهاب وغيره من الجرائم.

ومن الحقائق التي لا مراء فيها أن السلام الدائم في أفغانستان لا يمكن أن يترسخ من دون تحسين حالتها الاقتصادية التي تتطلب دعما إقليميا ودوليا قويا.

ومن جانبنا عززنا التعاون الاقتصادي مع أفغانستان – بالإضافة إلى استضافة أكثر من 3 ملايين أفغاني على الرغم من مواجهة الإرهاب الاقتصادي الوحشي الذي تمارسه الولايات المتحدة، وقمنا بتنفيذ مشاريع معينة ربطت ذلك البلد غير الساحلي بأعالي البحار عبر ميناء شاباهار الإيراني، كما ربطناه بأوروبا عن طريق خط سكة حديد خاف – هيرات. وقد افتتح هذا الأخير رئيسا كلا البلدين في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ووصفا بدء هذا المشروع بأنه حدث تاريخي يزيد من تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي والإقليمي، وبالتالي يعزز أسس السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

وتتمتع إيران وأفغانستان بخلفيات دينية وثقافية ولغوية وتاريخية مشتركة، كما أن استقرارنا وتنميتنا الاجتماعية الثقافية ونمونا الاقتصادي كلها عوامل متشابكة ويعزز بعضها بعضا. وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية بالإسهام في تحقيق أفغانستان أكثر أمنا وازدهارا من خلال زيادة تعزيز العلاقات بين دولتين شقيقتين.

المرفق 21

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

ترحب إيطاليا بفرصـــة تقديم مداخلتها الخطية بمناســبة مناقشـــة مجلس الأمن بشـــأن الحالة في أفغانستان.

إن أفغانســـتان تجد نفســـها حاليا في منعطف حاســم من تاريخها، مليء بالتحديات ولكن أيضـــا بالفرص. وللمرة الأولى بعد أكثر من 40 عاما من النزاع و 20 تدخلا دوليا، تهيأت فرصـــة للبلد لتحقيق أهداف استعادة الاستقرار وتهيئة الظروف للمصالحة الوطنية.

وتقدر إيطاليا التزام الولايات المتحدة بإعطاء زخم أكبر للمفاوضـات بين الطرفين الأفغانيين وعملية السلام الشاملة. ونرحب كذلك بالدور المنشط الذي دعيت الأمم المتحدة إلى الاضطلاع به في هذا السياق الجديد، بما يكفل التماسك والاتساق والتنسيق في المبادرات المزمعة. وإذ نعرب في هذا الصـدد عن امتناننا العميق والمســتمر للعمل المتميز الذي قامت به الممثلة الخاصـــة للأمين العام ديبورا ليونز وفريقها، نود أن نغتنم هذه الفرصـة لنعرب عن خالص تمنياتنا بالنجاح للمبعوث الشـخصـي للأمين العام المعني بأفغانسـتان والمسائل الإقليمية، جان أرنو.

إن ثمة تهديدات جديدة آخذة في الظهور في أفغانســتان، حيث نشـــهد تصـــاعدا في العنف يؤثر بشكل عشوائي على المدنيين. إن هذا يحزننا كثيرا وندين موجة العنف التي اجتاحت البلد في الأشهر الأخيرة إدانة قاطعة. إننا نلاحظ بقلق شـديد الاغتيالات العديدة التي اســتهدفت الصـــحفيين والعاملين في وســائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والموظفين العموميين وأعضاء المجتمع المدني والمثقفين، وكثير منهم من النســاء. فهذه الهجمات الجبانة تسـد الطريق إلى الســلام وتقلل من مسـاحة الحريات المدنية التي يقاتل الشعب الأفغاني من أجلها بشجاعة بدعم من المجتمع الدولي.

فمن الضـــروري أن تتوقف هذه الأعمال، إلى جانب جميع أشـــكال العنف الأخرى، فورا لإفســاح المجال أمام فرص حقيقية للنجاح في مفاوضـــات الســلام. وعلى نفس المنوال، نجدد مناشـدتنا العاجلة من أجل وقف فوري وشامل لإطلاق النار يفسح المجال لحل النزاعات عن طريق اتفاق سياسي شامل يكفل قيام أفغانسـتان ذات سيادة وموحدة وديمقراطية، تعيش في سـلام على الصـعيد الداخلي ومع البلدان المجاورة لها ومع بقية العالم.

إن من شأن المبادرات المزمع اتخاذها في الأسابيع المقبلة أن تفتح الطريق أمام التهدئة والاستقرار في أفغانســتان في نهاية المطاف، وأن تتيح للشـعب الأفغاني فرصـــة للحياة الكريمة التي حال دون تحقيقها النزاع حتى الآن. ويجب بذل كل جهد ممكن لاغتنام هذه الفرصـــــة التاريخية. ولذلك نشـــجع بقوة جميع الأطراف على الالتزام، بصـدق وحسـن نية، بالحفاظ على عملية السـلام في المسـار الصـحيح. وفي الوقت نفسه، سيكون من الأهمية بمكان ضمان دعم جميع أصحاب المصلحة المعنيين ومساهمتهم: الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية والجهات المانحة والشركاء الأفغانيين منذ أمد طويل.

ويجب أن تحافظ أي تسوية سياسية في المستقبل على المكاسب الأساسية التي تحققت في العقدين الماضـيين، وخاصـــة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنســان للمرأة والطفل والمجتمع المدني. ولن يتسـنى تحقيق السـلام الدائم والمصـالحة الفاعلة والتنمية المتوازنة والمستدامة في أفغانسـتان بدون المشـاركة الفعالة من هذه

الجهات الفاعلة في الحياة المجتمعية والسياسية للبلد. وسيكون من المهم أيضا تعزيز النتائج الرئيسية التي تحققت في مكافحة الإرهاب، حتى لا تنزلق أفغانستان إلى أن تصبح تهديدا لجيرانها أو للمجتمع الدولي.

وستواصل إيطاليا دعم هذه الآفاق للشعب الأفغاني بمواصلة دعم عملية السلام وتحقيق الاستقرار، وتعزيز تعاونها الثنائي مع البلد. وهذا هدف أولته إيطاليا أهمية كبيرة وخاصة خلال العقود الماضية. وعلينا أيضا أن نواصل - بالنيابة عن مواطنينا الذين ضحوا بأرواحهم من أجل هذا الهدف - الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني والأمم المتحدة وشركائنا الدوليين المتفانين في تحقيق السلام في البلد.

المرفق 22

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

أشكركم على عقد هذه المناقشة عن طريق التداول بالفيديو بشأن أفغانستان. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ديبورا ليونز، على إحاطتها وجهودها الحثيثة لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

فقبل ما يزيد قليلا على العام، شهد المجتمع الدولي التوقيع التاريخي على الاتفاق بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية، الذي مهد الطريق لبدء المفاوضات الأفغانية في أيلول/سبتمبر التي طال انتظارها. ونراقب الوضع بعد مرور ستة أشهر الآن بمزيج من الشعور بالأمل والقلق على حد سواء. وعلى الرغم من أن الأطراف ما تزال تشارك في عملية السلام، فما زلنا نشهد الخسائر البشرية التي لا تطاق بين الأفغان الأبرياء بشكل شبه يومي.

ونشعر بالجزع الشديد من تزايد عدد عمليات القتل المستهدف ضد المدنيين، بمن فيهم موظفو الخدمة المدنية والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والزعماء الدينيون. ولا يزال الأمن البشري مهدداً بشكل خطير في هذا البلد. وتدين اليابان بشدة هذه الهجمات الشنيعة وتحث جميع الأطراف المعنية على الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار.

وترى اليابان أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام في أفغانستان إلا من خلال عملية سلام بقيادة أفغانية ويملكها الأفغان وتُسمع فيها أصوات جميع شرائح المجتمع وتؤخذ في الاعتبار. ويجب أن تستجيب التسوية السياسية للرغبة القوية للأفغان، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات، في تحقيق السلام الدائم. وتواصل اليابان دعم حكومة أفغانستان وشركائها في جهودهما الرامية إلى تعزيز عملية سلام شاملة.

ونرى أيضا أن التسوية السياسية المستدامة للنزاع في أفغانستان تتطلب التزاما وتعاونا قويين من البلدان المجاورة والإقليمية ويجب أن يكون منسقا تنسيقا جيدا مع الجهود الدولية المبذولة على نطاق أوسع لدعمش أصحاب المصلحة الأفغان. وفي هذا السياق، ترحب اليابان بتعيين السيد جان أرنو مبعوثا شخصيا للأمين العام بشأن أفغانستان والمسائل الإقليمية. ويحدونا أمل كبير في أن يعمل السيد أرنو والسيدة ليونز معا بشكل وثيق لتنسيق الدعم الدولي والإقليمي لعملية السلام بطريقة فعالة.

وما تزال اليابان شريكا طويل الأمد لأفغانستان. وفي المؤتمر المعني بأفغانستان لعام 2020 المعقود في جنيف، أعلن وزير الخارجية موتيغي أن اليابان ستواصل الحفاظ على مساعداتها في فترة 2021-2024 في مستوى مماثل لمستوى السنوات الأربع الماضية أو بما قيمته 180 مليون دولار سنويا. وكخطوة أولى، أعلنت اليابان قرارها في الشهر الماضي بتقديم 122,2 مليون دولار للتصدي للأثر السلبي لمرض فيروس كورونا والاحتياجات الإنسانية والإنمائية الأخرى. وبذلك يصل مجموع المساعدة التي قدّمتها اليابان منذ عام 2001 إلى 6,9 بلايين دولار.

لقد كرّس الراحل الدكتور ناكامورا تيتسو أكثر من 35 عاماً من حياته حتى اغتياله المأساوي في جلال أباد في كانون الأول/ديسمبر 2019 لإعادة إعمار أفغانستان وتنميتها. ووصف علاقاته مع البلد بأنها "أواصر القدر". وورث الكثيرون في اليابان هذا الشعور، وسيظل ذلك بمثابة الأساس لتضامن اليابان مع شعب أفغانستان. وسنواصل التزامنا الكامل بدعم جهود أفغانستان لتحقيق السلام المستدام.

المرفق 23

بيان الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، مغزان إلياسوف

نشيد برئاسة الولايات المتحدة لاستضافتها هذه المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد ظل التصدي لتحقيق السلام والأمن في أفغانستان أولوية دائمة بالنسبة لكازاخستان، بما في ذلك خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن خلال الفترة 2017 و 2018. ونرى أن أفغانستان تُعدُّ شريكا إقليميا هاما، ولذلك نعمل على إدماجها في منطقة آسيا الوسطى.

لقد دأبت كازاخستان على المشاركة في تقديم مشروع قرار سنوي للجمعية العامة بشأن أفغانستان لأننا نرى أهميته لتوطيد السلام في البلد.

وتؤيد كازاخستان أيضا جهود المجتمع الدولي لمواصلة محادثات السلام التي نأمل أن تسفر عن وقف إطلاق النار والحد من العنف في أفغانستان. وكازاخستان على اقتناع راسخ أيضا بأنه يجب أن تستند تسوية النزاع الأفغاني إلى مبدأ ملكيته وقيادته الأفغانيتين. ونرى أن الحوار والتسوية والتفاهم المتبادل هي الوسيلة الوحيدة لتخفيف حدة النزاع وإرساء أسس الاستقرار في البلد. وفي الوقت نفسه، ترتبط الاحتمالات الإيجابية لمستقبل منطقة آسيا الوسطى نفسها ارتباطا مباشرا بتحقيق الاستقرار في أفغانستان.

ونعرب عن تقديرنا العميق لدور البعثة التي تسهم في التفاعلات الثنائية والمتعددة الأطراف بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان. وبما أن كازاخستان تضع في اعتبارها أن استقرار أفغانستان يرتبط ارتباطا وثيقا بتنميتها الاقتصادية، فما برحت تقدم إلى أفغانستان مساعدة مالية وتقنية وإنسانية طويلة الأجل. وفي عام 2020 قدمنا الأغذية والمساعدات الإنسانية الأخرى إلى أفغانستان التي ضربتها الجائحة. وعلى الرغم من الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، تمكنا من زيادة حجم المبادلات التجارية على المستوى الثنائي بنسبة 55 في المائة.

وكازاخستان وأفغانستان شأنهما شأن بقية دول آسيا الوسطى، من البلدان النامية غير الساحلية، ولذلك تضررتا بشدة من الجائحة. وتضررت سلاسل تجارتنا وإمداداتنا بشدة وانخفضت قدرتنا على الاستثمار في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي مكافحة جائحة "كوفيد-19" إلى حد كبير.

ولحشد الأموال والجهود الرامية إلى تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي وتنويع الصادرات والتعافي من الجائحة في البلدان النامية غير الساحلية، بدأت كازاخستان، بصفتها الرئيس العالمي للبلدان النامية غير الساحلية للفترة 2020-2021، اعتماد خريطة طريق مبتكرة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية خلال السنوات الخمس المتبقية.

وما تزال أفغانستان بحاجة إلى استراتيجية شاملة بشأن الهياكل الأساسية والتجارة والاستثمار والمرور العابر وتطوير وسائل النقل لكي يتسنى إدماجها في المنطقة. وتوفر المشاريع مثل مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان ومبادرة الحزام والطريق ومشروع نقل وتجارة الكهرباء بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا وخط أنابيب تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند الجسر البري الطبيعي الذي تشتد الحاجة إليه ويربط أفغانستان بآسيا الوسطى وجنوب آسيا وما وراءها.

من أجل تعزيز البنية التحتية للبلد وزيادة إمكانية الاتصال والوصول، تشارك كازاخستان في مشروع سكك حديد خف - هيرات.

والخطوة الرئيســية الأخرى التي اتخذناها هي إنشــاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي لأهداف التنمية المسـتدامة لآسـيا الوسـطى وأفغانسـتان، في ألماتي. وسـيكون مقر المركز الإقليمي في مبنى الأمم المتحدة الجديد في ألماتي، الذي افتتحه الرئيس توكاييف في أيار/مايو 2019، حيث توجد 18 وكالة تابعة للأمم المتحدة ذات ولايات إقليمية ودون إقليمية.

ويهدف المركز إلى ضـمان الكفاءة وتحسين التنسيق بين جميع أصـحاب المصـلحة من أجل تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 على الصـعيد الإقليمي. ونعتقد أن توسـيع وجود الأمم المتحدة في آسـيا الوسطى وإنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي في ألماتي سيسهمان في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

والتعليم عامل حاسـم للتغيير الاجتماعي، ولذلك فإننا نقدر شـراكتنا مع أفغانسـتان في بناء قدراتها وخبراتها. ومنذ عام 2010، تخرج أكثر من 1 000 طالب أفغاني من الجامعات الكازاخســتانية بمنح تقدمها حكومة كازاخستان.

وتنفذ كازاخسـتان أيضــا، بالاشـتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي واليابان، عدة مشـاريع للتعاون الثلاثي بشـأن التعليم والتدريب وبناء القدرات للنسـاء والشـباب الأفغان. ولإضـفاء الطابع المؤسـسـي على مسـاعدتنا الإنمائية لأفغانسـتان وبلدان أخرى في المنطقة، أنشـأت كازاخسـتان مؤخرا وكالة رسمية للمساعدة الإنمائية في الخارج، هي وكالة معونة كازاخستان.

وختاما، تلتزم كازاخستان التزاما قويا بمساعدة أفغانستان في شراكة مع بلدان آسيا الوسطى والدول الأخرى الأعضـاء في الأمم المتحدة بإرسـاء الأسـس الطويلة الأجل لتحقيق انتعاش اقتصـادي وسـلام دائمين في البلد.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، منير أكرم

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ديبورا ليونز على إحاطتها اليوم.

ترتبط باكستان وأفغانستان بروابط لا تنفصم من الجغرافيا والتاريخ والثقافة والعرق والدين. ويتشابك مصيرانا.

لقد عانت أفغانستان من نزاع ومعاناة لا نهاية لها على مدى السنوات الأربعين الماضية. وشاركناها تجاربها ومحنها، ونأمل أن نشاركها فرحتها عندما يعود السلام إلى البلد.

وقد أكدت باكستان باستمرار أن النزاع في أفغانستان لا يمكن أن ينتهي بالقوة العسكرية، بل بتسوية سياسية تشمل كامل المشهد السياسي في أفغانستان. وتحقيقا لتلك الغاية، أسهمت باكستان بنشاط في دفع عملية السلام الأفغانية قدما. وقد يسرنا بدء وإبرام اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان والمفاوضات اللاحقة بين الأفغان.

لقد أحرزت عملية الدوحة للسلام تقدما هاما في العام الماضي. ومن دواعي سرورنا مشاركة الأطراف الأفغانية المعنية، بما في ذلك الحكومة الأفغانية وممثلي طالبان، مشاركة كاملة في عملية السلام هذه.

وقد حان الوقت لكي يغتنم القادة الأفغان هذه الفرصة التاريخية ويواصلون العمل بصورة بناءة لضمان تسوية سياسية شاملة وواسعة النطاق. إن وجود أفغانستان تعيش في سلام واستقرار أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها.

لقد كان للإرهاب أثر مدمر على أفغانستان والبلدان المجاورة لها. ونحن نتشاطر تصميم المجتمع الدولي على عدم السماح لتنظيمي القاعدة وداعش أو الجماعات الإرهابية الدولية الأخرى والفروع التابعة لها باستخدام أراضي أفغانستان لتهديد أو مهاجمة أي بلد.

وبعض الذين أسهبوا في الحديث عن الإرهاب اليوم هم أنفسهم الذين يرغبون في مواصلة إثارة الإرهاب من الأماكن غير الخاضعة لحكومة أفغانستان لشن حربهم الإرهابية ضد بلدي. ومن المؤسف منع المجلس من النظر في الأدلة على رعايتهم للإرهاب.

إن الحد من العنف توقع طبيعي من عملية السلام. وينبغي لكلا الطرفين العمل على الحد من العنف الذي يؤدي إلى وقف إطلاق النار. إن استمرار العنف سيقوي المفسدين، داخل أفغانستان وخارجها على السواء، لإفساد مفاوضات السلام ومنع التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في أفغانستان. ويجب أن نحذر من أولئك الذين يرغبون في إحباط التسوية السلمية بحجة حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاستمرار في استخدام الأراضي الأفغانية ضد جيرانها.

ونأمل أن يثابر كلا الطرفين الأفغانيين على السعي إلى تحقيق تسوية سياسية، رغم التحديات المتعددة التي تواجههما والانتكاسات المتكررة المحتملة.

ونرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لإعادة تنشيط عملية السلام. وينبغي أن نؤكد لأنفسنا أن هذه الجهود تكمل عملية السلام ولا تقوضها. إن جلب المفسدين إلى طاولة المفاوضات من شأنه أن يؤخر احتمالات التوصل إلى تسوية مبكرة.

وسترحب باكستان وتدعم توافق الآراء بين القادة الأفغان وحركة طالبان بشأن أي تسوية سياسية شاملة في أفغانستان. والأفغان هم الذين يجب أن يكونوا أسياد مصيرهم وأن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم، بدون تأثير أو تدخل خارجيين.

المرفق 25

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

أشكركم على عقد هذا الاجتماع وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيه، ونهنئكم على رئاستكم الفاعلة للمجلس هذا الشهر. كما نشكر السيدة ديبورا ليونز على إحاطتها ونشيد بالجهود التي تبذلها على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ولقد بادرنا بالمشاركة في هذا الاجتماع، الذي يعقد عند منعطف هام، في إطار دور دولة قطر كشريك دولي لجمهورية أفغانستان الإسلامية ووسيط داعم لعملية السلام التي يقودها ويمسك بزمامها الأفغان، ونأمل أن تفضي إلى تسوية سياسية شاملة.

لقد تحققت مكاسب ملموسة في مسيرة أفغانستان نحو ذلك السلام المنشود خلال العام الماضي، حيث شهدنا بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير اتفاق إحلال السلام في أفغانستان المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، الذي تم التوصل إليه تتويجا للمساعي الحميدة المتواصلة من قبل دولة قطر خلال الفترة الماضية لجمع الأطراف على مائدة الحوار وعقد جولات عديدة للمفاوضات في الدوحة. وقد أتاح اتفاق الدوحة خطوات هامة نحو إنهاء الحرب وفتح الباب أمام المفاوضات بين الأطراف الأفغانية كما أشار إلى ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2513 (2020).

ومن أهم الخطوات الإيجابية التي أتاحها الاتفاق انطلاق مفاوضات السلام الأفغانية في 12 أيلول/سبتمبر الماضي في الدوحة، التي تمثل خطوة هامة نحو تحقيق التسوية السياسية الشاملة ووضع حد لحالة العنف والمعاناة الإنسانية وتمهيد الطريق أمام الاستقرار والازدهار. وبالفعل، أحرزت المفاوضات بالدوحة تقدما يتضمن التوصل لاتفاق على القواعد الإجرائية. هذا علاوة على المكاسب الأخرى التي حققها الحوار بين الأطراف الأفغانية، ويسّرتها دولة قطر في الصيف الماضي، والتي تمثلت في التوصل إلى وقف إطلاق النار في عيدي الفطر والأضحى، وإنجاح عملية تبادل الأسرى بين حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان. وفي شهر كانون الثاني/يناير الماضي، بدأت في الدوحة الجولة الثانية من المحادثات بين الحكومة وحركة طالبان، وعقدت الأفرقة المعيّنة من قبل الجانبين سلسلة اجتماعات للاتفاق على جدول الأعمال.

وفي هذه المرحلة المفصلية، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة للحفاظ على المكتسبات التي أُحرزت ضمن مسار الدوحة، خاصة وأننا شهدنا من خلال دورنا كميسر للمحادثات بين الأطراف الأفغانية أنهم مقبلون على عملية السلام بحرص وإدراك لضرورة إنهاء حالة الحرب وتحقيق السلام الدائم.

إن مساعي دولة قطر المخلصة لدعم عملية السلام في أفغانستان هي انعكاس لسياستها الخارجية الراسخة التي تولي أهمية لتسوية المنازعات بالسبل السلمية والوساطة والتعاون الدولي، بما في ذلك التعاون مع الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، فإن دولة قطر حريصة على التنسيق مع شركائها الدوليين، سواءً الأمم المتحدة أم الدول الصديقة، بغية دعم وإنجاح مسار الدوحة. وفي هذا الصدد استضافت دولة قطر هذا الشهر مجددا السيد زلماي خليل زاد، المبعوث الخاص للولايات المتحدة للسلام في أفغانستان، كما استضافت السيدة ديبورا ليونز، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان.

وشــاركت دولة قطر في اجتماع الترويكا الموســعة الذي اســتضــافه الاتحاد الروســي بتاريخ 18 آذار/مارس الجاري، الذي ثمّن دور دولة قطر في تسهيل عملية السلام وأيد استمرار مفاوضات الدوحة. كما تتطلع دولة قطر إلى مشـاركة الجمهورية التركية في عقد اجتماع الشـهر القادم بهدف تعزيز عملية السـلام. وترحب كذلك بتعيين السيد جان أرنو مبعوثا شخصيا للأمين العام إلى أفغانستان والمسائل الإقليمية، وتتطلع إلى تقديم الدعم له والتعاون الوثيق معه.

لقد حقق الشـعب الأفغاني مكتسـبات خلال الفترة الماضـية ويحتاج الآن إلى دعم المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على هذه المكتسبات واستكمال المرحلة الانتقالية والتغلب على التحديات العديدة التي تواجه الأمن والتنمية المســتدامة والاقتصــاد. وتشــيد دولة قطر بالجهود التي تبذلها دول الجوار والدول الصــديقة لأفغانستان في تقديم الدعم في مختلف المجالات بما فيها السياسية والإنسانية والإنمائية.

ختاما، تجدد دولة قطر تأكيد دعمها للأشقاء في أفغانستان في مساعيهم نحو ترسيخ السلام والأمن والاســتقرار والتنمية وســتواصــل بذل كل الجهود، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشــركاء الدوليين، لإنجاح مفاوضات السلام وصولا إلى الغاية المرجوة منها.

المرفق 26

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينرليوغلو

أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة ليونز والسيدة أكبر على إحاطتيهما، وللممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة راز، على بيانها. كما أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2021/252).

إن مستوى العنف في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع عدد الضحايا المدنيين واستهداف موظفي الخدمة المدنية ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام استهدافا متعمدا، أمر يدعو إلى القلق الشديد.

فالأمين العام يفيد بأن الحالة الأمنية ساءت في عام 2020، حيث بلغ عدد الحوادث المتصلة بالأمن مستويات قياسية منذ أن بدأت الأمم المتحدة توثيق الحوادث في عام 2007. واستمر العنف في إلحاق إصابات خطيرة بالأطفال. فقد وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان 86 حالة عنف ضد النساء والفتيات في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021.

إننا ندعو مرة أخرى إلى وقف العنف. والوقف المحدد زمنيا لإطلاق النار أو على الأقل إجراء تخفيض واضح وكبير في أعمال العنف ضروري من أجل بناء الثقة بين الطرفين. ومن شأن ذلك أيضا أن يهيئ بيئة مواتية لإحراز تقدم ملموس في عملية السلام.

فبعد عقود من النزاع، تقف أفغانستان الآن عند مفترق طرق جديد. وفتحت المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في الدوحة فرصة لإنهاء النزاع الذي دام عقودا في أفغانستان من خلال التوصل إلى حل سياسي. إننا نؤيد هذه العملية تأييدا كاملا.

ومن ناحية أخرى، لم يتحقق التقدم المنشود في هذه المحادثات حتى الآن. ونؤيد في ذلك الصدد الجهود الدولية الأخيرة لتنشيط عملية السلام، بالاستفادة من المحادثات الجارية في الدوحة. ونعتقد أن الجمع بين ممثلين رفيعي المستوى من الجانبين المعنيين قد يساعد على إحراز تقدم سريع. وبذلك الفهم، نعمل على المشاركة في استضافة اجتماع رفيع المستوى في تركيا مع قطر والأمم المتحدة، بغية استكمال وتنشيط المحادثات في الدوحة. ويمكن لذلك أن يكون منطلقا لمناقشة خريطة طريق سياسية مستقبلية لأفغانستان.

إن الدور البناء الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعي السلام في أفغانستان دور أساسي. ونأمل أن يؤدي تعيين السيد جان أرنو، مؤخرا، مبعوثا شخصيا للأمين العام معنيا بأفغانستان والمسائل الإقليمية إلى تحقيق قيمة مضافة للجهود الحالية.

كما نقدر مساهمة المجتمع الدولي في جهود السلام في أفغانستان ونقدر دعمه لاجتماع اسطنبول الذي يهدف إلى دفع عملية السلام إلى الأمام.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أهمية التمثيل المجدي للمرأة على طاولة المفاوضات.

وإذ تعيد تركيا تأكيد التزامها القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، فإنها تشيد برغبة الشعب الأفغاني في مستقبل أكثر سلاما وتدعمها. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق سلام عادل ودائم حتى يتسنى لجميع الأفغان، ولا سيما النساء والأطفال، مواصلة التمتع بالإنجازات التي تحققت خلال العقدين الماضيين.

ولا يمكننا أن نشـــدد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى توطيد المكاســـب التي تحققت حتى الآن، ولا سيما في ميدان حقوق الإنسان. يتطلب ذلك دعما مستمرا من المجتمع الدولي للشعب الأفغاني. ونشيد بالجهود التي تبذلها البعثة لمساعدة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في مساعيهما لتحقيق أفغانستان يسودها الاستقرار والسلام والازدهار.

ولا تزال معالجة التحديات التي تواجه إرساء السلام الدائم والاستقرار والأمن في أفغانستان أمرا محوريا. وتظل تركيا على أهبة الاستعداد للإسهام في جهود سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويملكونها.